

من أصول التفسير اللغوية إلى البناء النصي

إعداد

د. عبد الرحمن بودرع

جامعة عبد المالك السعدي – تطوان

المغرب











محور البحث: أصول التفسير اللغوية، الواقع والمقترَح.

عنوان البحث: من أصول التفسير اللغوية إلى أصول البناء النصي.

***

تقديم وتعريف بغاية البحث:

يَعرضُ هذا البحثُ لواقع التأليف في أصول التفسير اللّغويّة، من خلال المؤلفات التي وُضعَت في هذا البابِ والمناهجِ التي سَلَكَها أصحابُها فيها، ويُحاولُ أن يقفَ على الجوانبِ التي ينبغي تجاوزُها لاقتراحِ أصولٍ تفسيريّةٍ لغويةٍ أشمَلَ وأعمَّ، وذلِكَ باقتراحِ الزاويةِ المنهجيّةِ أو الاختيارِ المنهجيّ الذي ينبغي أن يُعتَمَدَ لاستخلاصِ أصولٍ تفسيريّةٍ لغويّةٍ تَجمعُ وتختصرُ الرؤيةَ التفسيريّةَ اللغويةَ للقُرآن الكريم، وتُخلِّصُها مما الْتَبَسَ بها وليس منها. وعَليْه فالمشروعُ الذي يُرامُ في هذا البحثِ هو استقراءُ قَضايا وإشكالاتٍ يَحصلُ منها مجموعٌ يُفيدُ العلمَ بأصولِ التّفسير اللّغويّ.

واقع التفسير اللغوي

لا شكّ في أنّ العنايةَ بواقع أصول التّفسير عامّةً –والتّفسير اللغويّ على وجه الخُصوص– ظهَرَت على شكلِ تأليف مَعاجمَ وفَهارسَ لتوثيقِ ما صُنِّفَ في القرآن الكريم وعُلومِه، منها على سبيل المثالِ مُعجَم مُصنَّفات القُرآن الكريم[1]، ومُعجَم الدّراسات القُرآنيّة[2]، وفهرست مُصنّفات التّفسير[3]، وأشمَلُ هذه الفهارس والمعاجم وأوفاها: دَليلُ الكتب المطبوعَة في الدّراسات القُرآنية حتّى عام 1430-2009، (جُهود الأمّة خلالَ خمسةَ عشرَ قرناً)[4].

1 – تأليف علي شواخ إسحاق، نشر دار الرفاعي بالرياض، 1403–1983.

2 – تأليف ابتسام مرهون الصفار، نشر جامعة الموصل بالعراق، 1404–1984

3 – إعداد مركز الدراسات القُرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، عام 1424–2003.

4 – إشراف ومتابعة سالم بن صالح العماري، إعداد مَركز الدَراسات والمعلومات القُرآنيّة بمَعْهَد الإمام الشّاطبيّ (13)، إصدار وزارَة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدَّعْوَة والإرْشاد، الجمعيّة الخيريّة لتَحفيظ القُرآن الكريم بمُحافَظَة جدّة، معهد الإمام الشّاطبيّ، سلسلة الكَشّافات والأدلّة (1)، ط.1، 1432–2011



1- **يستعرضُ هذا البحثُ واقعَ التّفسيرِ اللغويّ** من خلالِ ما وُضع من مَصادرَ ومَراجعَ، والإشكالَ المنهجيّ الكَبيرَ الذي يتمثّلُ في عدمِ وجودِ تفسيرٍ لغويّ واضحِ المعالِم شاملِ القَواعدِ مُتماسكِ البُنيانِ، ونَقْدَ الطّرقِ التي سُلِكَت في البيانِ اللغويّ لمعاني القُرآن الكَريم، ثمّ تقديم بعض المقْتَرَحات المنهجيّةِ للإسهامِ في وضعِ أصولٍ لتفسيرٍ لغويّ للقُرآن الكَريم. واقتراح أصول للتفسير اللغويّ أعمّ وأشمَلَ وأكثرَ إحاطةً بالظّاهرة اللغويّة القُرآنيّة، وذلِك برسم نَسَقٍ أو نظمٍ يُدرِجُ في التّفسيرِ كلَّ المباحث اللغويّة من أصغرِ وحداتها الصّوتيّة إلى أعلاها ممّا يتعلّق بالنّصّ والسّورة...

2- مُصطَلَح أصول التَّفسير:

أُلِّفَت كتبٌ ومَراجعُ في التعْريف بأصولِ التَّفسيرِ وتَمييزه علمِ التفْسير؛ ويغلبُ على التَّعريفاتِ أن تنصرفَ إلى القَواعد والمناهجِ والأدواتِ؛ من جُملةِ ما ورَدَ من ذلِكَ أنّ **مُصطَلَحَ أصول التّفسيرِ يدلُّ على القَواعدِ والأسسِ التي يَقومُ عليْها علمُ التّفسير، من شُروطٍ وآدابٍ وقَواعدَ وطُرقٍ ومَناهجَ، وكلِّ ما يُتوصَّلُ به إلى فهمٍ صَحيحٍ لمَعاني القُرآن الكَريم**[1].

ولا يُتوصَّلُ إلى صياغةِ أصولٍ لتَفسيرِ القُرآن الكَريمِ إلاّ بعُلوم القُرآن، وقَد يُطلقُ على عُلومِ القُرآنِ أصول التّفسيرِ، وهو من بابِ إطْلاقِ الجزءِ على الكلّ. والغايةُ من أصولِ التّفسيرِ ضبطُ التّفسير بوَضعِ قَواعدَ للتوصُّل إلى الفَهمِ الصّحيحِ لمِعاني القُرآن الكَريم[2].

3- أهمية أصول اللغة والإعراب في خطّة التّفسير:

مفادُ هذا الأصل مُراعاةُ ما يَقتضيه لسانُ العربِ من العلمِ بمَعاني الألفاظِ والتّراكيبِ زمَنَ التّنزيل، وعدمُ الخُروجِ عن قَواعدِ العربيّةِ عندَ التّفسيرِ بالرأي، والالتزامُ بمَعْهودِ العربِ في ألفاظِها الخاصّةِ وأساليبِ مَعانيها.

* ولكنّ الأصلَ اللغويَّ نفسَه لا يُعتبرُ إلاّ إذا روعِي «**ما يَقتضيه الشّرعُ وما تدلّ عليه أصول التشْريع**، فَلا يُحكَمُ بمجرّد المعْنى اللّغويّ، بل يُراعى ما يُناسبُ مَقاصدَ الشّريعةِ وأصولَها»[1].

---

1 - **بُحوث في أصول التّفسير ومَناهجِه**، فَهد بن عَبد الرّحمن الرّومي، مَكتبة التوبة، الرياض، ط.4، 1419، ص:11

2 - **بُحوث في أصول التّفسير ومَناهجِه**...



* وتعدّ اللغة العربيّة أمَّ الأصول في فهم القُرآن؛ فَبِها نزلَ الكتابُ الكريم، وبها يُبيَّنُ للناس، وفي ذلك قالَ الإمامُ الشاطبيّ: « إن هذه الشريعةَ المباركَةَ عربيةٌ لا مَدخَلَ فيها للألسُن العَجَميةِ... وإنما البَحثُ المقصودُ هُنا أنّ القُرآنَ نَزلَ بلسانِ العَربِ عَلى الجملةِ، فَطلبُ فَهمِه إنّما يَكونُ مِن هذا الطّريقِ خاصّةً؛ لأنّ الله تَعالى يقولُ: «إنّا أنْزلناه قُرآناً عَربياً» وقالَ: «بِلِسانٍ عرَبيّ مُبينٍ» وقالَ: «لسانُ الذي يُلحِدونَ إليه أعْجَميٌّ وهذا لِسانٌ عَربيٌّ مُبينٌ» وقالَ: «ولو جَعلناه قُرآناً أعْجمياً لَقالوا لَولا فُصِّلَت آياتُه أأعْجميٌّ وعَربيٌّ»، إلى غَير ذلكَ مما يَدلُّ عَلى أنّه عَربيٌّ وبلسانِ العَرب... فَمَن أرادَ تَفهُّمَه فمِن جِهةِ لسانِ العَربِ يُفهَمُ، ولا سَبيلَ إلى تَطلُّبِ فَهمِه مِن غَير هذِه الجهَةِ.»[2].

وما مِنْ نَقصٍ في التّفسيرِ والتّأويلِ إلا ويَدخلُ من جهةِ النقصِ في عُلوم اللغة والبَيان، فَلا تَرى علماً هو أرسخ أصلاً من علم البَيانِ الذي لَولاه لبَقيت العلوم والفُنونُ والآدابُ كامنةً غيرَ مَعروفَة؛ قالَ ابنُ عطيّةَ في الموضوع: «إعرابُ القرآن أصلٌ في الشّريعَة؛ لأنّ بذلكَ تَقومُ مَعانيه التي هي الشّرعُ»[3].

* ومن أصولِ اللغةِ التي عُنيَ به أهلُ التّفسيرِ والتأويل الألفاظُ القرآنيةُ؛ وفي ذلك يَقولُ الرّاغبُ الأصفهانيّ: «أول ما يُحتاجُ أن يُشتَغَلَ به من عُلوم القرآنِ العلومُ اللفظيّةُ؛ ومنَ العُلومِ اللّفظيةِ **تَحقيقُ الألفاظِ المفردَةِ، فتَحصيلُ مَعاني مُفرداتِ ألفاظِ القُرآنِ في كَونِه من أوائلِ المَعاونِ لمن يُريدُ أن يُدركَ مَعانيَه**، كتَحصيلِ اللَّبِنِ في كَونِه مِن أوّلِ المعاونِ في بِناءِ ما يُريدُ أن يَبْنِيَه، وليسَ نافعاً في علم القُرآن فقَط، بلْ هو نافعٌ في كلِّ علمٍ من عُلوم الشَّرعِ، فألفاظُ القُرآنِ هي لبُّ كلامِ العَربِ وزُبدتُه، وواسطَتُه وكَرائمُه،

1 - **التّجديد في التّفسير، نَظرَة في المَفْهوم والضّوابِط:** عُثمان أحمد عبد الرحيم، نشر وزارَة الأوقاف، الكويت، ص:12.

2 - **الموافَقات**، لأبي إسحاقَ الشّاطبيّ، تحقيق مشهور بن حسَن آل سَلمان، دار ابن عفّان للنشر والتّوزيع، الخُبَر، السعودية، 1417-1997، ج:2/ص:101-104، ويُنظرُ أيضاً بحث: **أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني**، رسالة ماجستير في اللغة العربية بجامعة أم القُرى، فهد بن سعيد آل مثبت القحطاني، إشراف د. رياض بن حسن الخوام، 1426-1427هـ، ص:46

3 - المحرَّر الوَجيز في تَفسير الكتاب العَزيز، لأبي محمّد بن عطيّةَ الأندلسيّ، تَحقيق عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1422هـ-2001م: 40/1.



وعليها اعْتمادُ الفُقهاءِ والحُكَماء في أحْكامِهِم وحِكَمِهِم... وما عَداها وعَدا الألفاظَ المتفرِّعاتِ عَنها والمشتقّاتِ منها هو بالإضافَة إليها كالقُشور والنّوى»[1]

هذا وقَد عُنِيَ المفسِّرونَ بمُفْرداتِ اللغةِ عنايةً فائقةً وذَهبوا إلى أنّ «مَن أحاطَ بمعرفةِ مَدلولِ الكلمةِ وأحكامِها قبلَ التّركيبِ، وعَلِمَ كيفيةَ تركيبِها في تلك اللّغةِ، وارْتقى إلى حُسنِ تركيبِها وقُبحِه، فلَن يَحتاجَ في فهمِ ما تركّبَ من تلكَ الألفاظِ إلى مُفهمٍ ولا معلّمٍ»[2]

4- أصول التفسير اللغويّ

المقصود بأصول التفسير اللغوي: قَواعد بيان المَعاني القُرآنية بما ورَدَ في كلام العرب، ومصادر هذا البيان. وقد اعتمَدَ التفسيرُ اللغويّ على مَسالكَ وأصولٍ بحسبِ ما يُتيحُه لسانُ العربِ من إمكان شَرحِ المفرَدات القُرآنيّة:

*كاحتمال اللفظِ الواحدِ أكثرَ من مَعنى لأنّه ورَد كذلِك في اللغة ولأنّ السياقَ القرآنيّ يسمَحُ به، فإن لم تحتمل اللفظةُ إلا معنى واحداً فللتفسيرِ اللغويّ ضوابطُ؛ منها ثُبوتُ ذلِك المِعنى في لغة العرب، ومُراعاة مناسبةِ الشّرح للسياقِ، ومعرفةُ مُلابسات النزولِ عندَ الحاجَة إليها، وتقديم المعْنى الشّرعي على المعنى اللّغويّ إذا تَعارضا[3]. ولَقد وقع اللغويونَ منذ القَديم في زلَلِ التفسير اللّغوي عندَما مالوا ببعض ألفاظِ القُرآن الكَريم عن وجوهها[4]: «إِذْ يُغشيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ

---

1 - **المُفرَدات في غَريب القرآن**، لأبي القاسِم الرّاغِب الأصفهاني، إعداد ونَشر: مَركز الدّراسات والبُحوث، بمكتبَة نزار مصطَفى الباز، 4/1.

2 - **البَحر المُحيط**، لأبي حيّان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وجَماعَة...، دار الكُتُب العلميّة، بَيْروت، ط.1، 1413-1993، ج:1/ص:104

3 - أجَل، تَقْديم المِعْنى الشّرعيّ على المِعنى اللّغويّ؛ فَلا يَسوغُ أن يُفسَّرَ القُرآنُ الكريمُ بمجرّد العلمِ بدلالَةِ اللّفظِ في كَلامِ العَرَب، من غيرِ نظرٍ إلى المتكلّم بالقُرآنِ، والمنزَّلِ عليه، والمخاطَب به، وسياقِ الكلامِ. يُنظرُ تفصيلُ ذلكَ في كتابِ: **مُقدِّمَة في أصول التّفسير**، أحمد بن تيميّة، تحقيق عَدنان زرزور، ط.2، 1392-1973، ص:79-81

4 - يقول الشّاطبي في هذا السّياق مُوضِحاً أهميةَ المعنى في فَهم الخطابِ القُرآني: «**الاعتناءُ بالمعاني المبثوثة في الخطاب، هو المقصود الأعظم**، بناءً على أن العربَ إنما كانت عنايتُها بالمعاني، وإنما أصلحَت الألفاظَ من أجلها...» **الموافَقات**: 138/2.



الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ»[1] بأنّه مجازٌ مَعناه إفراغُ الصّبرِ عليهم ليَثْبُتوا لعدُوِّهم[2]، وقَد صحّحَ الطّبريّ ما ذَهبَ إليه أبو عُبيْدَة، مبيّناً أن تثبيتَ الأقدامِ على الحَقيقَة لا على المجازِ اللغويّ؛ قالَ: «وذلك قولٌ خِلافٌ لقول جميع أهل التأويلِ مِن الصَّحابة والتّابعين، وحَسْبُ قولٍ خطأً أن يكونَ خلافًا لقول مَن ذكرْنا، وقد بيّنّا أقوالَهم فيه، وأنّ معناه: ويُثبِّت أقْدامَ المؤمنينَ بتلبيدِ المطرِ الرملَ حتى لا تَسوخَ فيه أقدامُهم وحوافرُ دوابِّهم»[3]

وقد توسَّعَ أبو عُبيدةَ في المجاز إذ كانَ يُريدُ به الطُّرُقَ والمسالكَ التي سلَكَها القرآن الكريمِ في التعبير، ولم يتقيّد بقُيود النّحو والبَلاغة لأنّها كانَت في طورِ النّشأةِ على عهدِه، ولكنّه انصرَفَ إلى الاستشهادِ على الآياتِ بالشّعرِ العربيّ.

هذا، وقد نبه العلماءُ على هذه المزالقِ، حيثُ أشارَ الشاطبيّ إلى ذلكَ بقولِه: «...فليسَ بجائزٍ أن يُضافَ إلى القُرآن ما لا يَقتضيه، ويجبُ الاقتصارُ في الاستعانةِ في فَهمِه على كلِّ ما يُضافُ علمُه إلى العَربِ خاصّةً، فبِه يوصَلُ إلى علم ما أُودِعَ من الأحكامِ الشّرعيَّة، فمَن طلَبَه بغيرِ ما هو أداتُه ضلّ عن فهمِه وتَقوّل على الله ورسولِه»[4].

* ومن مظاهر أصول التفسير اللغوي أيضاً علم الوجوه والنظائر، مثلما فعَلَ مقاتل في كتابه "الأشباه والنّظائر" حيثُ كان يأتي باللفظِ الواحد من القرآن ويستخرج ما فيه من وجوه المعنى. ومنهج الوجوه والنظائرِ منهجٌ لغويّ فيه مراعاةُ الأصلِ الجامعِ لمعنى اللفظِ في اللغة العربيّة، وعلاقة الوُجوه بذلِك الأصل، وقد تتعدّدُ الوجوه بتعدّد الدّلالات، والنّظرُ في ذلِك يرجعُ إلى استعمال العرب[5]؛ إذ إنّ النظرَ والتأمُّلَ ليسَ من جهةِ أنّ الألفاظَ والعباراتِ في إطلاقها دالّةٌ على مَعانٍ مُطلقَةٍ، ولكنْ من جهةِ أنّ تلكَ الألفاظَ والعباراتِ مُقيَّدةٌ دالّة على مَعانٍ تابعةٍ كالخَبَر الذي يستلزمُ ويستتبعُ مَعانيَ خادمةً هي الخبرُ والمخبِرُ والمخبَرُ عنه والمخبَرُ به والمخبَرُ الذي هو المخاطَبُ أو السّامعُ، ونفسُ الإخبارِ، والأسلوبُ المعبَّرُ به من إيضاحٍ وإخفاءٍ وإيجازٍ وإطنابٍ...

1 - الأنفال: 11

2 - مجاز القُرآن، صنعَة: أبي عُبيدَةَ مَعمَر بن المثنّى، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبَة الخانجي بالقاهرة، ج:1/ص:242

3 - جامع البَيان في تأويل القرآن، أبو جعفَر محمدُ بنُ جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط.1، 1420 هـ-2000م، ج:13/ص:428

4 - الموافقات، 56/2

5 - **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**، مساعد بن سليمان الطّيّار، دار ابن الجَوزي للنّشر والتّوزيع، 1422، ص: 96



* من مظاهرِ أصول التّفسير عنايةُ العلماءِ بعلوم كلماتِ القُرآن المفردَة، وهي علمُ غَريب القُرآن وعلمُ مَعاني القرآن، وعلمُ المعاني والأدَوات، وما وقَع في القرآن من الأسماءِ والكُنى والألقاب، ومُبْهَمات القُرآن، والفُروق اللغويّة في القُرآن، ولُغات القُرآن، وما وقَعَ في القُرآن بغيرِ لغةِ العرب.

ومن أصول النّظرِ والتفسيرِ في كتابِ الله: «علمُ اللغةِ اسماً وفعلاً وحرفاً، الحُروفُ تكلّمَ على مَعانيها النّحاةُ فيُؤخذُ ذلكَ من كُتبهِم[1]، وأمّا الأسماءُ والأفعالُ فيُؤخَذُ ذلك من كتُبِ اللغةِ...»[2]، ولكنّ هذا الأخذَ عن اللغويّين والنّحاةِ لا يَعْني تَقْديمَهُم على ما بَلَغَنا من تَفاسير الصَّحابَةِ والتّابعين، ذاتِ الطّابع اللّغويّ، فمثلُ هذه التّفاسيرِ مُقدَّمٌ على كتبِ اللغويينَ، ولا تُعدّ بحالٍ من الأحوالِ من التفسيرِ الأثريّ؛ لأنّ الصّحابَةِ عربٌ فُصَحاءُ نزلَ بلغتهم القُرآن الكريمُ، والتابعونَ أخذوا عنهُم[3]

* ومن مظاهرِ أصولِ التّفسيرِ العنايةُ بنحوِ القُرآن وصرفِه، كتصريف كلماتِ القرآن وتصريف الأفعال والأسماءِ، وكتُب إعرابِ القُرآن...

* ومنها التأليف في طُرق دلالة الألفاظ على المعاني كالمحكَم والمتشابه والناسخ والمنسوخ ومُشكل القُرآن والتأويل اللغوي للقرآن الكريم، وهذه الدّلالاتُ مُعتَبَرَةٌ مُحكَّمةٌ للوُصول إلى بَيانِ المعْنى الشّرعيّ الذي يُوافقُ المقاصدَ.

* ومنها العنايَةُ بالمعاني التّركيبيّة؛ فقَد يَكونُ المعْنى الإفراديّ غيرَ موفٍ للمَعْنى المراد، بَيْنَما المعْنى التّركيبيّ مَفْهومٌ دونَه[4]

* والتأليف في بَلاغة القرآن بفُروعه الثّلاثَة وعلم المناسبات وفَواتح السُّوَر وفَواصل الآي وإعجاز القرآن الكَريم.

---

1 - صنَّفَ فيها الرُّمّاني والحَسَن بنُ قاسم المراديّ، وأبو جَعفَر المالقيّ وابنُ هشام الأنصاريّ. والبحثُ فيها يتنوَّعُ ويتعدَّدُ تَبعاً لتوزُّعِ الكَلامِ على حسبِ مَواقِعِها وترْجيحِ استعمالِها في بعضِ المحالِّ على بعضٍ بحسبِ مُقْتَضى الحال، **ومواضعُه في القُرآن الكَريم كثيرةٌ والمُعينُ على معرفَةِ أكثر مَعاني الآياتِ إدراكُ دلالاتِ حُروفِ المَعاني**.

2 - تَفسير البَحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ، 105/1، تحقيق عادل أحمد عبد المؤجود، علي محمّد معوّض، وآخَرين، نَشر مَكتبَة دار الكُتُب العلميّة، بَيْروت، ط.1، 1413-1993

3 - فُصول في أصول التّفسير، مُساعد بن سُليمان الطّيّار، دار ابن الجَوْزيّ للنّشر والتّوزيع، ط.3، 1420هـ-1999م، ص: 44.

4 - انظر ما ذكَره الشّاطبيّ في الموافَقات: 138/2-139



ولكنّ واقعَ التّفسيرِ اللغويّ يُظهرُ أنّ مناهجَ التّفسير المعتمِدةَ على علوم الآلَة اللغويّة تقتصرُ في النّظرِ والتّفسيرِ على حُدو دِ ما يُعبرُ عنه الفرعُ اللّغويّ دونَ غيرِه، فمن هذه الفُروع اللغويّة:

1- غَريب القُرآن الكَريم: وهو الاقتصارُ على علم الغريبِ، أي غَريب ألفاظِ القُرآن الذي ينظرُ في الاحْتجاجِ على غَريب القُرآن ومُشكِله بالشّعر وبكَلام العَربِ: ويَقفُ عندَ ما يتعلقُ بمفردات اللّغة. وممّا يبيّنُ حُدودَ التفسير بالمفردات أنّ كثيراً من السلف تهيّبوا تفسيرَ القرآن وتركوا القولَ فيه حذرَ الزَّلَل والخُروجِ عن المراد، وإن كانوا علماءَ باللّسان فقهاءَ في الدين. وكان الأصمعيُّ وهو إمامُ اللغة لا يفسرُ شيئاً من غَريب القرآن، «وحُكِيَ عنه أنه سُئل عن قَوله تعالى «قَد شَغَفها حُبّاً»؛ فسَكت وقالَ: هذا في القُرآن، ثم ذَكَر قولاً لبعضِ العرَب في جاريةٍ لقوم أرادوا بيعَها: أتبيعونَها وهيَ لكُم شغافٌ؟ ولم يَزدْ على هذا»[1]

2- الوحدة المعجمية المفرَدَة: والتفسيرُ اللغوي لا يُبْنى على مَعنى الغريب المفرَد أو معنى الكلِمة المعجمِيّ؛ فليسَ معنى الكلمة المعجميُّ المعنى الرّئيسَ، وهذا ما درجَ على تقريرِه اللّغويّون وعلى تَصوّرِه علماءُ المعجم، عندما بَنَوْا مَعاجِمَهم على وَحدةٍ محدَّدةٍ هي الكَلمةُ، ولكنّ واقعَ اللّغةِ يَشهدُ أنّ لكلّ كلمةٍ معانِيَ شَتّى، عالِقةً بها، والسياقُ هو الذي يَستدْعي المعنى المناسبَ مِنْ بينِ تلكَ المعاني الكَثيرةِ. فالكلمةَ مَعِينٌ من الدّلالات التي لا تَنضُبُ، ولا يَنبغي اسْتئصالُها من مَساقاتها والادّعاءُ أنّ لها معنى رئيساً ومعانِيَ فرعيّةً، وهذا النّهجُ هو الذي الْتَزَمَ به كثيرٌ من عُلماءِ الفقه والتفسيرِ[2]؛ لأنّهُم كانوا مُلزَمينَ باستنباطِ المعاني والأحكامِ التي تُوافِقُ المقاصدَ العُلْيا للشّريعَة ولا تُعارِضُها ولا تُخالفُها[3]، وتُحقّقُ جلْبَ المصالح النّافعَةِ للعبادِ، ودَرْءَ المفاسدِ والمضرّاتِ عنهم.

1 - البُرهان في عُلوم القُرآن، بدر الدّين محمد بن عبد الله الزّركشي، تحقيق أبي الفَضْل الدّمياطي، دار الحَديث، القاهرة، 1427-2006، ص: 206.

2 - وفي ذلِكَ قالَ مُسلم بنُ يَسار البصريّ التّابعيّ: إذا حدَّثْتَ عن الله فَقِفْ **حتّى تَنظُرَ ما قبلَه وما بعدَه»** **تَفْسير القُرآن العَظيم**، لابن كَثير، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبَة للنَّشرِ والتّوزيع، 1420-1999م، ج:1/ص:331.

3 - اعتمدَ سيبويه هذا الأصلَ في توجيه دلالَة الكلمَة؛ فَقال في باب "من النّكرة يجري مجرى ما فيه من الألف واللاّم من المصادر والأسماء" مؤولاً قولَه تعالى «ويلٌ يومئذٍ للمُكَذِّبينَ» وقوله تعالى: «ويلٌ للمُطفِّفينَ»: "فإنه لا يَنبغي أن نقولَ إنه دُعاءٌ هاهنا؛ لأن الكلامَ بذلك قبيحٌ واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنما كُلِّموا بكَلامِهم، «وجاءَ القُرآن على لُغَتِهم وعلى ما يَعنونَ، فكَأنّه -والله أعلم- قيل لهم: ويلٌ للمُطفِّفينَ ووَيلٌ يَومَئذٍ للمُكَذِّبينَ أيْ هؤلاءِ ممنْ وَجبَ هذا القولُ لهم؛ لأنّ هذا الكَلامَ إنما يُقالُ لصاحبِ الشّرّ والهَلَكَة، فقيلَ هؤلاءِ ممنْ دَخلَ في الشَّرِّ والهلَكَة، ووَجَب لهم هذا»



3- وحدةُ الجملة المفرَدَة: أدركَ عُلماءُ اللغةِ والتّفسيرِ أيضاً أنَّ الجملةَ وحدةٌ أساسٌ، في إعرابِ الكلامِ وتحليلِه، وقَد عُنِيَ علماءُ النّحو بالجملَة وبَنَوا دراسةَ الكلام على أساس الوحدةِ الجُمليّة[1].

والحقيقةُ أنّ بنيةَ القرآن الكريمِ اللغويّةَ ليسَت قائمةً على الوحدة الجمليّةِ، ولكنّها قائمةٌ على وحدةِ الآيَةِ، والآيةُ ذاتُها لَيسَت وَحدةً نحويةً أو دلاليّةً، ولكنّها لبِنَةٌ في صرحِ البِناءِ القرآنيّ المعجِز، سواء أكانَت الآيةُ الواحدةُ جُملةً تامّةً، نحو قولِه تعالى: «وخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا. وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا. وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا. وجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا. وبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا. وجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا»[2]، أم كانتْ مؤلّفةً من أكثرَ من آيةٍ نحو قولِه تعالى: «إنّ الذينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقونَ. والذينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ. والذين هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ. والذِينَ يُؤْتونَ ما آتَوْا وَقُلوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إلى رَبِّهِمْ راجِعون. أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ»[3]، وقدْ تأتِي الآيةُ الواحدةُ مؤلَّفةً مِنْ جُملٍ كثيرةٍ عُطفَ بعضُها على بعضٍ، أو استُؤنِفَ بعْضُها بعدَ بعضٍ، نحو قولِه تعالى: «يا أيُّها النّاسُ إنّا خلقْناكُم مِنْ ذَكَرٍ وأُنثى، وجَعَلْناكُمْ شُعوبًا وقَبائِلَ لِتَعارَفوا، إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ، إنّ اللهَ عَليمٌ خَبيرٌ»[4]. فتتعدَّدُ الجملُ وتؤلِّفُ بنيةً دلاليةً واحدةً؛ قال السّيوطيّ في بابِ التّشبيه من كتابِ "مُعْتَرَك الأقران" مُفسِّرا قَولَه تَعالى: «إنّما مَثَلُ الحياةِ الدُّنيا كَماءٍ أنزَلْناه مِنَ السَّماء...»[5]: " فإنّ فيه عَشْرَ جملٍ وَقعَ التَّركيبُ في مجموعِها بحيثُ لَو سَقطَ منها شَيءٌ اختلَّ التّشبيهُ؛ إذِ المقصودُ تَشبيهُ حالِ الدُّنيا - في سُرعَةِ تَقَضّيها وانقراضِ نَعيمِها واغْترارِ النّاسِ بها - بحالِ ماءٍ نَزَلَ منَ السَّماءِ، وأنبتَ أنواعَ العُشبِ وزَيّنَ بزُخرُفِها وَجهَ الأرضِ كالعَروسِ إذا أخَذتِ الثّيابَ الفاخرةَ، حتى إذا طَمعَ أهلُها فيها وظنّوا أنها مُسلَّمةٌ من الجوائحِ أتاها بأسُ الله فجأةً، فكأنها لم تَكنْ بالأمسِ. وقالَ بعضُهم: وجهُ تَشبيه الدُّنيا بالماءِ أمْرانِ: أحدُهما أنّ الماءَ إذا أخَذْتَ منه أكثرَ منْ حاجَتِكَ تَضرَّرْتَ وإنْ أخَذتَ قدرَ الحاجَةِ

الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبَة الخانجي، القاهرة، ط.3،- 1408-1988م، ج:1/ص:331.

1 - وبلغَت العنايةُ ذروتَها مع ابنِ هشام في كتابِ مُغْني اللّبيب الذي عقَدَ للجملةِ باباً درسَ فيه ما يجعلُها واحدةً قائمةً بذاتها وبَحَثَ أقسامَها ودلالاتها ومواقعها من الإعراب... وكلُّ مَن تكلَّمَ -بعدَ ابنِ هشام- في الجمل وإعرابها فقد كانَ يَدورُ في فَلَكه. **مُغْني اللَّبيب عَن كُتبِ الأعاريب**، لابنِ هشام الأنصاريّ، تحقيق: عبد اللّطيف محمد الخطيب، المجلس الوَطنيّ للثّقافَة والفُنون والآداب، الكويت، ط.1، 1421-2000م، ج:5، ص:107 وما بعدَها

2 - النّبأ: 8-13.

3 - المؤمنون: 57-61.

4 - الحُجُرات: 13.

5 - يونس: 24



انتفَعتَ به، فكَذلكَ الدّنيا. والثّاني أنّ الماءَ إذا أطبقْتَ عليه كَفَّكَ لتَحفظَه لم يحصُلْ فيه شَيءٌ، فَكذلكَ الدُّنيا"[1]

4- الصّوتُ المفرَدُ: لا يُمكنُ أن يُبْنى من علم الأصوات أو الدّراسات الصّوتيّة المجرّدَة تفسيرٌ لغويّ متكاملٌ... فلا شكَّ أنّ من شُروطِ مُلاءَمةِ الألفاظِ لمعانيها التّناسُب بين اللّفظِ والمعنى في الفَخامَة أو الجَزالَة أو الغَرابَة أو التّداوُل أو التّوسُّط والاعْتِدال،

ومن شواهدِه قولُه تَعالى: «فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ»[2] أبلغُ من الفعلِ "كُبّوا" لأنّها في الأوّل معنى الكَبِّ العنيف، و"يَصطرِخونَ" في قولِه تعالى: «وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ»[3] أبلغُ من "يَصْرُخون" لأنّهم يَصرُخونَ صُراخاً مُنكَراً خارِجاً عن الحدّ المعتادِ، واصْطَبِرْ أبلغُ من "اصْبِرْ". ولكن تفسيرَ زيادَة المعْنى بزيادَة الصّوت أو الاستدلال على ظلالِ المعْنى بما يحملُ الصّوتُ من طاقاتٍ وظلالٍ، لا يَكفي لبناءِ تفسيرٍ شاملٍ متكاملٍ، بل يظلُّ جزءاً من قيمٍ لفظيةٍ وتركيبيّة كثيرةٍ لا تَعملُ عمَلَها البيانيّ إلاّ مجتمعةً متضافرةً ولا تؤدّوا وظيفتَها التّفسيريّةَ الشّاملةَ إلا مُتظاهرةً.

مُقتَرَح أصول التفسير اللّغويّ:

من أصول التفسير اللّغوي إلى أصول البَيان في البناء النّصّيّ للقُرآن

***

مَبادئُ أولى في تأصيلِ تَفسيرٍ لغويٍّ للقُرآن الكَريم

تعريف البيان: البَيان إخراجُ الشيءِ من حيّز الإشكالِ إلى حيّزِ التّجلّي، وأصولُ البيان مَبادئُ مرعيّةٌ وقَواعدُ وضوابطُ توصلُ بالأدلّةِ النّصّيّة والقرائنِ المصاحبَةِ وصحّةِ النّظرِ إلى العلمِ بالنّصّ القُرآنيّ. ولَمّا كانَ القُرآنُ الكريمُ ذلكَ النّصَّ الذي نزلَ على هيئةٍ مخصوصَةٍ وجمعَ مَحاسنَ البلاغةِ كلِّها على غير مثالٍ سَبَقَ، فإنّ

1 - **مُعترَك الأقْران في إعجاز القُرآن**، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتُب العلميّة، بيروت، ط.1، 1048هـ-1988م، ج:1/ص:204-205

2 - الشّعراء: 94.

3 - فاطِر: من الآيَة: 37.



العلمَ بأصول بَلاغته وبيَانِه لا يوقَفُ عليه إلا بالاستدلالِ والدّرس والاستخراجِ لتلك الأصول والوُجوه، لتفسيرِ النّصّ القرآنيّ وتأويله في ضوءِ بيانِه وبَلاغته وقَواعدِه ونَسَقِه الخاصّ.

1- **المبدأ الأولُ**: الاقترانِ المتعدّد

تبيّنَ بما لا يَدعُ مجالاً للشّكّ أنّ السبيلَ إلى البيانِ القُرآني الشّاملِ المتكامل لا يتمّ إلاّ بالاقترانِ المتعدّد، ولا يتحقّقُ بالاقترانِ المفرَد؛ ويُعدّ الاقترانُ المتعدّدُ مظهراً من مَظاهرِ هيمنَة القُرآن الكريمِ على اللغةِ العربيّةِ وقَواعدِها وأنّه حاكمٌ عليها غيرُ محكومٍ بها. ولسانُ القُرآن الكَريم نسَقٌ لغويٌّ مُكتمِلٌ مصمَّمٌ على أفضلِ هيئةٍ ومُعدٌّ لكي يتلقّاه المتلقّي ويقرأه القارئُ وفقَ القُدرةِ اللغويّةِ البشريّةِ.

اشترَطَ علماءُ القُرآن الكريم الاطّلاعَ على خمسة عُلوم من علوم العربيّة التي بها يكتملُ النّظرُ في الجانب اللغويّ من النّصّ القُرآنيّ، وهي الإعرابُ والتّصريفُ وعلمُ اللّغةِ وعلوم البَلاغَة، ومن طَبيعةِ النّصّ القُرآنيّ أن يُزادَ على تلك المعارفِ أسبابَ النزولِ، وألاّ يُترَكُ التّفسيرُ اللّغويُّ مقصوراً على « ذكْرِ الإعرابِ فَقط » أو على علم المفرَدات فقَط، أو على نَظمه وجَزالَته، أو عَلى العلم بالاشتقاق...

واللاّفتُ للانتباه **أنّ هذه العلومَ اللغويَّةَ والبلاغيّةَ مُتجاذبةٌ شديدَةُ التّجاذُبِ مُترابطةٌ قويّةُ التّرابُط، لا يحصُلُ للراغبِ في تأصيلِ أصولٍ لغويّةٍ للتّفسيرِ كَبيرُ فائدةٍ في بُلوغِ مَرامِه، بدونِ الاطّلاعِ عليْها جُملةً وتَفصيلاً**.

2- **المَبدأ الثاني**: هيمَنة لسان القرآن على اللسان العربيّ عامّةً

لا يُعالَج موضوعُ أصول التّفسير اللغويّ للقُرآن الكريم إلاّ في ضوءِ مَبدإِ الهَيمنَة والعلوّ والحاكميّة، فهَيْمنةُ اللسان القُرآنيّ وتحكُّمُه وظُهورُه على لسان العَرَب، صورةٌ من هيمنته العامّةِ على الكُتُب والشرائعِ قبلَه. ومن هذه الصّفَة يُمكنُ أن نستمدَّ أصولَ التّفسيرِ اللغويّ للقُرآن الكَريم وأصولَ الفَهم والبَيانِ والتّبيُّن، ومن مَظاهر الهيمَنَةِ المذكورَةِ أنّه **لمّا نزلَ القُرآنُ الكريمُ أضافَ إلى العَربيّة ما لم يكُنْ فيها من غِنىً في المُعجَم، وقُوّةٍ في التّعبير، وتوسّعٍ في الدّلالات المجازيّة والاستعاريّة، واشتقاقٍ وتوليدٍ في الصّيَغ الصّرفيّة، وتعريبٍ للمولّد والدّخيل... أو بمعنى آخَر: عندما نزلَ القرآن الكريمُ بلغة العرب[1] فجّرَ ما**

1 – نزَلَ القُرآنُ الكَريمُ بلُغاتِ العَرَبِ، كنانةَ وهُذيْلٍ وحِمْيَر وجُرْهُم وأزْد شَنوءةَ ومذْحج وخثْعَم وقَيْس عيْلان وسَعْد العشيرَة وكِنْدةَ وعذْرَة وحَضْرَموت وغَسّان ومُزيْنَةَ ولَخْم وجُذام وبَني حنيفةَ واليَمامةِ وسبأ وسُلَيْم وعمارةَ وطيّء وخُزاعةَ وعمان



بداخلِها من طاقاتٍ وبَثّ فيها كلَّ القُدراتِ والإمكاناتِ التي تمكّنُها من استيعابِ الخطابِ القرآنيّ، ولو لم ينزِلْ بها لَما تفجّرت ينابيعُها ولَما كُتبَ لها البقاءُ والاستمرارُ الذي تعرفُه الآنَ، لأنّها لسانُ قومٍ لهُم لسانٌ عامٌّ، ويندرِجُ تحتَ اللّسانِ لُغاتٌ. والقُرآنُ الكريمُ نفسُه لَه لسانُه العربيُّ الخاصُّ بِه، المُستقلُّ عن اللّسانِ العربيّ العامّ؛ « ليتّصلَ باللّسانِ العربيّ كما يشاءُ، وينفصلَ عنه عندَما يُريدُ، ويُهيمنَ عليْه في سائرِ الأحوالِ، وما التّحدّي والإعجازُ بالنّظْمِ والأسلوبِ والبَلاغةِ والفَصاحةِ إلاّ بعضُ مَظاهرِ الانفصالِ عن لسانِ العربِ»[1].

أجَلْ، للقُرآنِ الكريمِ لسانُه العربيّ الخاصُّ، الذي أثّرَ في اللسانِ العربيّ العامّ ولَم يَتأثَّرْ بِه، وهذه الغَلَبَةُ من أخصِّ أسبابِ الغَلَبَة، «فَلو جاءَ القُرآنُ مثلَ كلامِ العربِ في الطّريقةِ والمذهَب، وفي الصِّفَةِ والمَنزِلَة، لَما صَلحَ أن يكونَ سَبباً لِما أحدَثَه، ولَذهَبَ مَع كلامِ العربِ، ثمّ لَتَدافعَته العُصورُ والدُّوَلُ إن لَم يَذهَبْ، ثمّ لَبَقيَ أمرُه كبَعْضِ ما تَرى من الأمورِ الإنسانيّةِ؛ لا يَنفرِدُ ولا يستعْلي...»[2]

3- <u>**المَبدأ الثالثُ**: استيعابُ ما مَضى والإفادَة مما وُجدَ اليومَ</u>، ثمّ الدخول في مرحلة التركيب، بتأسيس كلام منهجيّ جديد في التأصيل اللغويّ للتفسير.

وسيُعالجُ هذا المقترَح مسألَةَ بناءِ <u>مَنهجٍ عامٍّ شاملٍ مُتكاملٍ تندرجُ فيه الجُهودُ العلميّةُ القَديمَةُ والمعاصرةُ ذاتُ الاهتمام بالبُعدِ النّصّيّ للقُرآن الكريم</u>، من أجل استخلاصِ أصول البيانِ القُرآنيّ، ضمنَ مشروعٍ تدخُلُ فيه الدّراساتُ التي تُعْنى بالمفاهيمِ العَلاقيّةِ، مثل الرّبط والتّرابُط والنّظم والتّضامّ والتَّرْكيب والاتّساقِ والبِناءِ والانسجامِ والتّماسُك والتّناسُب والتّناسُق[3]، وهي مَفاهيمُ تَدخلُ في بابِ البناءِ اللفظيّ والصرفي والصوتي والبَلاغيّ للنّصّ القُرآنيّ، وهي مَفاهيمُ عَلاقيّةٌ يُمكنُ أن نتصوّرَ لَها نسقاً أو نظاماً تندرجُ فيه لتُؤسِّسَ علماً خاصّاً يُمكنُ أن يُسمّى بأصول البناءِ النّصّي للقرآن الكريم.

وتَميمٍ وأنمار والأشعريّينَ وأوسٍ والخزرَجِ ومدين، وغيْرِها من لُغاتِ العربِ، وفيه من الألفاظِ المعرَّبَةِ ما فيه من الإشارةِ إلى حكمةِ اتِّساعِه للغاتِ العربِ ولغيْرِها من بعض الألسُنِ

1 – **لسانُ القُرآن ومُستقبَل الأمّة القُطب**، د.طه جابر العلواني، ص: 19-20.

2 – **إعجازُ القُرآن والبَلاغَةُ النبويّة، مُصطفى صادق الرّافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط.8، 1420هـ/1999م، ص: 240.**

3 – انظرْ في موضوع انسجام النّصّ القُرآنيّ وتَماسُك بنائه: نَحو قِراءَةٍ نَصّيّةٍ في بَلاغةِ القُرآن والحَديث، عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمّة، ع:154، ربيع الأول 1434، السّنَة:33، ص:52.



4- **المبدأ الرابعُ**: الانتقالُ من القراءَة الجزئيّة في تفسير القُرآن الكَريم وتأويله، إلى القِراءَة الكلّيّة النّسقيّة المترَابطَة، التي تَقودُ إلى إدراك أوجه التّناسُب والرّوابطِ وشِباكِ العلائقِ، بين كلماتِ الآية، وآياتِ السورَة، وسورِ القُرآن كلِّه، بحثاً عن وحدةِ النّصّ وتركيبتِه الجامعةِ هيئةً لغويةً ومضموناً جامعاً.

ويُمكّنُ هذا الأصلُ من مُجاوزةِ التّفسيرِ الجزئيّ القاصرِ الذي يَبحثُ بمُقتضاه المفسِّرُ في أحوالِ الألفاظِ والمعاني المحدودةِ في الموضعِ الواحِدِ والمناسبَةِ الواحدةِ والدّلالاتِ المحدودَة كدلالة الخاصّ والعامّ والمطلَق والمقيَّد... وغير ذلك ممّا يَبحثُ في أحوالِ الألفاظِ المنفرِدة وعَوارضها الخاصّة.

ويُرادُ لهذه المبادئ المنهجيّة التي يُرامُ بها وضعُ أصولٍ لغويّةٍ لبَيان القُرآن الكريم وتَفسيرِه، أن تُساعدَ على **بناءِ مَلَكَةٍ تفسيريّةٍ**[1] **تفتَحُ وتكشفُ للمفسّر خصائصَ الأسلوب وقَوانينَ النظمِ والتّركيب**، وكلُّ ذلكَ يُعينُ على تفسيرِ المراداتِ والمقاصدِ واستنباطِ دقائق الأحكامِ، وهذه الملَكَةُ أوتِيَها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالفطرةِ فضلاً من الله عزّ وجلّ؛ فقَد رَوى الشيخانِ عن عبد الله بنِ مسعود رضي الله عنه قالَ: «لَمّا نزَلَت هذه الآيةُ: "الذينَ آمَنوا ولَم يَلْبِسوا إيمانَهُم بظُلمٍ أولئكَ لهُم الأمنُ وهم مُّهْتَدون" (الأنعام:82)، شقَّ ذلكَ على أصحابِ رَسول الله صلّى الله عليه وسلّمَ، وقالوا: أيُّنا لم يظلمْ نفسَه ؟ فقالَ رَسولُ الله صلّى الله عليه وسلّمَ: ليسَ كَما تظنّونَ، إنّما هو كَما بذاكَ، ألا تسمَعُ إلى قولِ لُقمانَ لابنِه: "يا بُنيّ لا تُشركْ بالله إنّ الشِّرْكَ لظُلمٌ عَظيم" (لُقمان:13)[2].

***

أصولُ التَّفسير اللُّغَويّ: نَحو بناءٍ نَسقٍ لغويٍّ لأصولِ التّفسير

وسيتناولُ هذا البحثُ بالدّرْسِ إمكانَ بناءِ نسقٍ لغويٍّ لأصول التفسيرِ، يُستَقْرى فيه ما ألِّفَ في علوم لغةِ القرآنِ الكريم صوتاً وصرفاً وتراكيبَ وبلاغةً، واستثمارِ ما أسهَمَ به عُلَماءُ عُلوم القُرآنِ وبلاغيُّوه القُدَماء والباحثونَ فيه من المعاصرينَ، وذلِكَ لاستثمارِ المعرفَةِ اللُّغَويَّةِ وإخْراجِها من إطارِها النَّظَرِيِّ المسْطورِ في مُصَنَّفاتِ النَّحْوِ واللّغَةِ والبَلاغَةِ ونحو النّصّ، إلى مَيْدانِ التَّطْبيقِ عَلى نُصوصٍ عاليةٍ في البَيانِ والبَلاغَةِ، في التّفسير؛ وذلِكَ لاستكشافِ ما يُمكنُ أن تُقدّمَه تلك العُلومُ القَديمةُ والدّراساتُ الحَديثةُ من جَديدٍ في تحليلِ

1 - انظرْ تفصيلَ الكلام عن تَكوينِ مَلَكَة المفسِّر في كتاب: **الوَحدة البنائيّة للقُرآن المَجيد**، د. طه جابر العلواني، سلسلة دراسات قُرآنية (3)، مَكتبة الشّروق الدّوليّة، القاهِرة، ط.1، 1427-2006، ص: 34.

2 - **صحيح البُخاري**، كتاب: استتابة المرتدّين والمعانِدين وقتالهُم، باب ما جاء في المتأولين، رقم: 6538.



النصّ القرآنيّ واستكشافِ بنياتِه اللغويّةِ الدّاخليّةِ والوُقوفِ على بَلاغَةِ تَماسُكِه وجَمالياتِ انسجامِ عناصرِه، والوُقوفِ على مَعانيه الكلّيّةِ، وأبرزُ هذه المعاني الكلّية وَحدةُ المبنى للنّصّ وراءَ تعدُّد أغراضِه وتَنوّع المخاطَبين فيه واختلاف أزمنتهم وأماكنهم، وغير ذلكَ من القيم الظّاهرةِ.

الأصْلُ الأوّلُ: مُراعاةُ مُقتضى اللُّغة العَربيّة زَمَن التّنزيل، في البَحْث عَن مَعاني ألْفاظِ القُرآن:

رِعايةُ مَدلول الكلمَةِ في عَصرِ التّنزيلِ أصْلٌ من أصول التّفسير؛ قَبل أن تَتطورَ الدّلالاتُ ويَطرأ عليها التغييرُ والتّحوُّل. **وعليه، ينبغي أن نتّخذَ اللّغةَ التي كانت مُتداوَلةً في عصر التّنزيل المَرْجِعَ في تفسيرِ القرآن الكريم واستنباط الأحكام منه، دون الالتفات إلى اللّغة الحادثة[1] وما طرأ عليها في العصور التالية من تطوّر في دلالات الألفاظ، ممّا لا ينبغي تحكيمه في فهم القرآن الكريم، وبعيداً عن الرّواسب الفكريّة التي يحملُها المفسِّر فيُسقِطها على القرآن الكريم، بِما يُخرِجُ النّصّ عن بلاغته وأصالته، ومعنى ذلك أن لغة التنزيل تُرافق سياق التنزيل و تُلازمها[2] ولا تحيد عنها، فلا ينبغي إخراج المصطلح الشّرعي عن مدلوله الأصلي وإلا فسَيصير «لفظُ الشّارع غير مُطابقٍ لمسمّاه الأصلي»[3]، «وهذا أمر يوجِبُ الجهلَ بالحقّ والظّلمَ للخَلق»[4]**

الأصل الثاني: الرؤية الكلّيّة

من مَحاسنِ الكَلامِ أن يَرتبطَ بعضُه ببعضٍ لئلاّ يَكونَ منقطعاً. ويُبْنى على هذا الأصلِ أنّ كلّ منهجٍ لغويّ لا يلتَمسُ مواضعَ تَرابُطِ الكلامِ لن يصلَ إلى اكتشافِ أسرارِ البلاغةِ في ذلِكَ الكَلامِ. ولَقَد كانَ للمصنّفينَ في "عُلوم القُرآن وبَلاغَته" النّصيبُ الأوْفرُ في مُقارَبَةِ النّصّ القُرآنيّ، وذلِكَ باستخدامِ كثيرٍ من

1 – انظر في تفصيل الكلام عن هذا الشّرط كِتاب: "**محاسن التأويل**" محمّد جمال الدّين القاسمي (ت.1332هـ) تح. محمّد فؤاد عبد الباقي، ط.2، بيروت، دار الفكر، 1398هـ-1978م، 236/1.

2 – انظر أمثلة من الكلمات التي لها مدلولات جديدة غير مدلولاتها التي كانت لها في العصر الأول، في كتاب: "**كيف نتعامل مع القرآن العظيم**" د. يوسف القرضاوي، دار الشّروق، ط.2، 1420هـ/2000م، ص:232. وانظر أيضاً: "**منهَج السّياق في فَهْم النّصّ**" د. عبد الرّحمن بودرع، منشورات كتاب الأمّة القطريّ، عدد: 111، السّنَة: محرّم 1427هـ/2006م، ص:36.

3 – "**مجموع فتاوى ابن تيمية**" أحمد بن تيمية، جمع و ترتيب: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، ط. المكتب التّعليمي السّعودي بالمغرب، الرّباط، مكتبة المعارف، ج:35/ص:395

4 – المرجِع نفسُه: ج:35/ص:395



العُلومِ والآلياتِ والأدَواتِ التي تُحيطُ بالنّصّ الكَريم، من جَوانبَ متعدّدَةٍ وتستكشفُ قيمَه الدّلاليّةَ وجوانبَه الجَماليّةَ وعلاقاتِه الكلّيّةَ، **وفائدةُ الرؤية الكلّيّة جعلُ أجزاء الكَلامِ بَعضها مرتبطاً ببعض حتّى يَصيرَ التّأليفُ كحالِ البناء المُحكَم المُتلائم الأجزاء، وقد قلّ اعتناءُ المفسرين بهذا النوعِ لدقّتِه، وممّن أكثر منه إمامُ البَلاغَةِ عبدُ القاهر الجرجانيّ والمُفسِّرُ فخرُ الدّين الرازي ومَن سارَ على نَهجِ هذه المَدرسَة البيانيّة، قالَ الرازي في تفسيره: «أكثر لطائف القرآن مُودَعَةٌ في التّرتيبات والرّوابط»**[1]، ومن المعلوم أنّ المفسّرَ استمدَّ أداةً من أدواتِ التّفسيرِ اللغويّ الكلّيّ، هي الأداةُ البلاغيّةُ في صورتها الجامعَة للمَعاني والأصول، وأخُصُّ منها البَيانَ الذي به يَقومُ إبلاغُ المعْنى في تَمامِ وُجوهه وصُورِه وإدراكِ مَقاصِدِه وغاياتِه، وقد عدَّه الرّازي أحقَّ العُلومِ بالتّقديم، وأصلاً لغيرِه من أدَواتِ تبليغِ المعْنى، ولكنّه صحَّحَ الفهمَ الذي كانَ سائداً عن هذا العلمِ الكلّيّ، وبيَّنَ أنّه النّظمُ الذي استخرجَ أصولَه وقَوانينَه عبدُ القاهر، ورتَّبَ حُجَجَه وكَشَفَ عن حَقائقه، ولكنّه أهملَ رعايةَ تَرتيبِ الفُصول والأبواب، إلى أن جاءَ فخر الدّين الرّازي فنظرَ في كتابَيْ عبدِ القاهِر، فألّفَ "نِهايَة الإيجاز في دِرايَة الإعجاز" جمَعَ فيه ورتَّبَ ما تفرّقَ في الكتابيْن، وضبطَ الأبواب... ولا شكَّ في أنّ "نهايَة الإيجاز" أسهمَ بحظٍّ وافرٍ في وَضعِ أصول التّفسيرِ اللغويّ للقُرآن الكَريم، بما درَسَه من قَوانينَ كلّيّة، منها الدَّلالةُ اللفظيّةُ الوضْعيّةُ، وأحكامها، ثمّ الدّلالَة المعنويّة وأحكامها المتعلّقَة بالخَبَر والحقيقةِ والمجاز والتّشبيه والاستعارَة والكنايَة، ومن قَوانين أصول التّفسير النّظمُ وما يتعلّقُ به من أحكام التّقديم والتأخير، والفَصل والوَصلِ، والحَذفِ والإضمارِ والإيجاز...[2].

فتَبَيَّنَ أنّ النّسقَ البيانيَّ الذي يختصُّ به النّصُّ القُرآنيّ، يختلفُ عن كلّ نَسقٍ، فهو على مِنهاجٍ واحدٍ في النّظمِ والبناءِ يُناسبُ أوّله آخِره، وعلى درجةٍ واحدَة من البلاغةِ والفصاحَةِ وحُسن البَيانِ، خلافاً لما سواه من النّصوصِ التي يتطرّقُ إليْها الاختلافُ والتّفاوُتُ في منهجِ النّظمِ ودَرجاتِ البَلاغَةِ والفَصاحَةِ، بل تجدُ النّصّ الواحدَ من الشّعر أو النّثرِ تتفاوَتُ أجزاؤُه وتختلفُ بين الفصاحَة وغيرِها، التي مَنشؤُها اختلافُ الأغراضِ وتَبايُنُ أحوالِ النظمِ وما يتّفقُ للكاتبِ أو الشّاعرِ من ذلكَ، فيأتي النّصُّ منطبعاً بطابع الاختلافِ والتّفاوت.

1 - **تَفسير الفَخر الرّازي، المُشتهر بالتّفسير الكَبير ومَفاتيح الغَيْب:** فَخر الدّين محمّد الرازي (ت.604)، دار الفكر للطّباعَة والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1401-1981، ج:10/ص:145

2 - نهاية الإيجاز في درايَة الإعجاز، فَخر الدّين الرّازي، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط.1، 1424-2004.



ويستقرُّ خلفَ تَماسُك النّظمِ ووحدَةِ النَّسقِ وَحدةُ القضيّةِ؛ فالقضيةُ وإن اشتمَلَت على جُملٍ من الأجزاءِ والتَّفاصيلِ فإنَّ بَعْضَها متعلقٌ ببعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله وأوله على آخره، حتّى يُدرَكَ مَقصودُ الشّارِعِ في مُخاطبَةِ المكَلّف.

هذا، وإنّ بناءَ أصولٍ بيانيّةٍ لتفسيرِ النّصّ القُرآنيّ لن تُستخرَجَ إلا من داخلِ النّسقِ المذكور، ويَقْتَضي هذا البناءُ دَمجَ عُلومِ العربيّةِ بعضَها في بعضٍ، ومَحْوَ الحُدودِ الفاصلَةِ بيْنَها؛ لاستكناهِ النُّصوصِ وتَجْليةِ دلالاتها، ويُفضي هذا الدّمجُ إلى إيجادِ نَسَقٍ أو نظامٍ يجمَعُ بين عُلوم الصَّوتِ والصَّرفِ والنّحوِ والبَلاغَةِ والمعجَمِ وعُلومِ القُرآنِ وعلم المناسَبَة وعلم المتشابه، بعدَ أن اكتَمَلَت مَلامحُ كلِّ علمٍ منها؛ ويُسهمُ هذا الدّمجُ أيضاً، في عودةِ روحِ المعْنى في شُمولِه واكتمالِه إلى جَسَدِ العُلومِ مُجتمعةً، وتَجَلّي المقاصدِ والأغراضِ. ويظهرُ من خلالِ ما دوَّنَه عُلَماءُ الخطابِ القرآنيّ من مؤلَّفاتٍ في عُلومِ القُرآن، وما تضمَّنَه من أصولِ العلم.

فقَد قالَ الله تعالى: «ما فَرَّطْنا في الكِتابِ من شيءٍ»[1] «ونَزَّلْنا عليكَ الكتابَ تبْياناً لكلّ شيءٍ»[2]، «فَهمَه مَن فهمَه وعَميَ عنه مَن عَميَ... وإنّما يُدركُه الطّالبُ من ذلِكَ بقَدرِ اجتهادِه وبَذلِ وُسعِه ومِقْدارِ فَهمِه»[3]، وقَد آنَ للأمّةِ اليومَ أن تستدرِكَ النّهجَ الأصوَبَ الذي يُمكّنُها من إدراكِ أصولِ البَيان القُرآنيّ وأصولِ تَفسيرِه اللّغويّةِ بعدَ أن تَقاصَرَت الهممُ وضعُفَت العَزائمُ. وآنَ لهم أيضاً أن يَجْمَعوا في بناءٍ واحدٍ ما تفرّقَ في عُلومٍ متعدّدةٍ، فقَد قامَت كلُّ طائفةٍ من قبلُ بفنٍّ من فُنون القُرآن الكريمِ؛ فاعتَنى قومٌ بضبطِ لغاتِه وتَحريرِ مُفْرَداته وحصرِ كلماتِه المتشابِهَةِ وآياتِه المتماثِلَةِ من غيْرِ تعرُّضٍ لمِعانيه، واعْتَنى النّحويّونَ بإعرابِه وقسّموا ألفاظَه إلى معرب ومبنيّ وأسماء وأفعالٍ وحروفٍ وعَوامِلَ ومعمولاتٍ... وعُنيَ المفسِّرون بألفاظه في دلالاتها على مَعانيه، وعُنيَ الأصوليّونَ بما فيه من الأدلّة العقليّةِ وطرقِ دلالات الألفاظِ على مَعانيها وأحكامِها، بل عُنيَ منه كلُّ فَريقٍ بما يشغَلُه ويهتمُّ له.

وقد نوَّعَ الخطابُ القُرآنيُّ دلالاته على المِعاني في أنساقٍ بلاغيّةٍ كثيرة تَفاوَتَت بين الترغيب والتّقريبِ والتّرهيبِ والإشارَةِ والإخبارِ والمنْع والإباحَةِ، وتنوَّعَت أساليبُ الخطابِ تنوُّعاً كبيراً، فلا يُدرَكُ المعْنى إلا بمعرفَةِ دلالاتِ الأساليبِ وبلاغاتِ القَولِ، ولا تُدرَكُ هذه الأساليبُ وتلكَ البلاغاتُ إلاّ في التأليفِ الحَسَن والتئامِ

1 - الأنعام: 38.

2 - النّحل: 89.

3 - مُعترَك الأقْران في إعجاز القُرآن، جَلال الدّين السّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكُتب العلميّة، بَيْروت، ط.1، 1408-1988م، ج:1/ص:14.



الكَلِم ووجوه الإيجازِ والجَمْع[1]، وفي ذلكَ قالَ ابنُ عطيّةَ: «ووجهُ إعجازِه أنّ الله تَعالى قد أحاطَ بكلِّ شيئاً علماً، وأحاطَ بالكَلامِ كلِّه علماً، فإذا ترتَّبَت اللفظةُ من القُرآن عُلمَ بإحاطتِه أيُّ لفظةٍ تصلُحُ أن تَلِيَ الأولى وتُبيِّنَ المعنى بعدَ المعنى، ثمّ كذلِكَ من أوّلِ القُرآنِ إلى آخرِه... فبهذا جاءَ نظمُ القُرآنِ في الغايةِ القُصوى من الفَصاحةِ»[2].

والحقيقةُ أنّ خَصائصَ الخطابِ القُرآنيّ البيانيّةَ تتنوّعُ بتنوّعِ المَقاماتِ وزَوايا النّظرِ، وباختلافِ النّاظرينَ والمُتدبِّرين، وهي غيرُ قابلةٍ للحَصرِ؛ لأنّ القرآنَ الكريمَ مُطلقٌ، والنّاظرُ فيه وأدَواتُ النّظرِ كلُّ أولائكَ نسبيّ، «وليسَ من شأن النّسبيّ أن يُحيطَ بالمُطلقِ، أو يحصرَ صفاتِه وخَصائِصَه المُطلقةَ»[3]. **ولكنّ نسبيّةَ الأدواتِ لا تُعفي قارئَ القُرآنِ الكَريم و مُحلِّلَ نصِّه من معرِفَةِ قَوانينِ دلالاتِ الألفاظِ عَلى مَعانيها.**

وهكذا؛ فإنّ صفةَ الكلّيّة[4] في الدّلالاتِ القرآنيّة بابٌ تَدخلُ فيه كلُّ المباحثِ اللّغويّةِ والنّحويّةِ والبلاغيّة التي تُعْنى بالعلاقات الكُبْرى بينَ أجزاءِ النّصّ، ومن شأن هذه الدّراسَة أنْ تُجنّبَ النّصّ القُرآنيّ القِراءةَ التّجزيئيّةَ، وتُقدّمَ قِراءةً جامعةً تنتظمُ فيه الكَلماتُ والآياتُ والسّورُ في سِلكٍ واحدٍ، وتَنتظمُ فيه المعاني والدّلالاتُ والمقاصدُ في أصلٍ واحدٍ، فيَبْدو النّصُّ القرآنيّ كلُّه على هيئةٍ واحدةٍ يَكونُ فيها الكَلامُ مُتحدِّراً تَحدُّرَ الماءِ المنْسَجِمِ، سُهولةَ سَبكٍ وعُذوبةَ ألفاظٍ، وجَمْعَ مَعانٍ، وهذا الجامعُ بين الأجزاءِ هو الذي سَمّاه الإمامُ

1 – من الأمثلَة ما ذكَرَه ابنُ قتيبَةَ: «فإن شئتَ أن تعرفَ ذلكَ فتدبَّرْ قولَه سُبْحانَه: «خُذ العَفْوَ وأمُرْ بالعُرفِ وأعرضْ عن الجاهلينَ»؛ كيفَ جُمِعَ له بهذا الكَلامِ كلُّ خُلُقٍ عظيمٍ؛ لأنّ في أخذِ العفوِ صِلةَ القاطعينَ والصَّفحَ عن الظّالمينَ وإعطاءَ المانعينَ. وفي الأمرِ بالعُرفِ تَقْوى الله وصلة الأرحامِ وصون اللّسانِ عن الكَذبِ وغضّ الطّرفِ عن الحُرُماتِ، وإنّما سُمّيَ هذا وما أشبهَه عُرفاً ومَعروفاً لأنّ كلّ نفسٍ تعرِفُه وكلّ قلبٍ يطمئنُّ إليه. وفي الإعراضِ عن الجاهلينَ الصّبرُ والحِلْمُ وتنزيهُ النّفسِ عن مُماراةِ السّفيه ومنازعَةِ اللَّجوجِ» تأويل مُشكل القُرآن، لابن قتيبَة، تحقيق السيّد أحمد صَقر، دار التّراث، القاهرة، ط.2، 1393-1973م. ص:4-5.

2 – المحرَّر الوَجيز في تَفسير الكتابِ العَزيز، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط.1، 1422-2001، ج:1، ص:52.

3 – لسانُ القُرآن ومُستقبَل الأمّة القُطب، ص: 8.

4 – انظر في صفَة الجَمْعِ والكُلّيّة في العبارَة القُرآنيّة، كتابَ: **الخطاب القُرآنيّ ومَناهِج التأويل، نَحو دِراسَةٍ نقديّةٍ للتأويلاتِ المُعاصرَة**، عبد الرّحمن بودرع، نَشر مركز الدّراسات القُرآنيّة، الرّابطَة المحمّديّة للعُلَماء، ط.1435-2014م.ص:118.



البقاعيّ بالأمْرِ الكُلّيّ المفيدِ لعِرفانِ مُناسَباتِ الآياتِ في جَميعِ القُرآنِ[1]، وهو أنّكَ تَنظرُ الغَرضَ الذي سيقَتْ له السّورةُ، وتَنظرُ ما يَحتاجُ إليه ذلكَ الغَرضُ مِن المقدِّماتِ وتَنظرُ إلى مَراتبِ تلكَ المقدِّماتِ في القُربِ والبُعدِ منَ المطلوبِ، وتَنظرُ عندَ انجرارِ الكَلامِ في المقدِّماتِ إلى ما يَستَتْبِعُه من استِشرافِ نَفْسِ السّامعِ إلى الأحْكامِ واللّوازمِ التّابعةِ لَه، فَهذا هو الأمْرُ الكُلّيّ المهيْمِنُ عَلى حُكمِ الرّبطِ بين جَميعِ أجْزاءِ القُرآنِ، وإذا فَعلتَه تَبيّنَ لكَ إنْ شاءَ الله وَجهُ النّظمِ مُفصّلاً بين كُلّ آيةٍ وآيةٍ في كُلّ سورةٍ سورةٍ. وقد أشارَ الإمامُ فَخر الدّين الرّازي إلى أكثَرَ لَطائفِ القُرآن الكَريم مودَعَةٌ في التّرْتيباتِ والرّوابِطِ[2].

وما ذلكَ إلاّ لأنّ القُرآنَ الكَريمَ نَزَلَ في نسَقٍ بيانيٍّ مُكتملٍ مُصمَّمٍ على أفضلِ هَيئةٍ وأمثَلِ طريقةٍ ليَتَلقّاه المتلقّي ويقرأه القارئُ ويَفهَمَه المتدبِّرُ ويَستنبطَ منه أهلُ الفقه والدِّرايَة، وليستخرجوا منه المعانيَ التي لا تَنْفَدُ والقواعدَ التي لا تُحْصى ولا تُعدُّ.

الأصلُ الثالث: مُراعاةُ قاعدَة "المناسَبَة" في وضْعِ أصولٍ لغويّةٍ للتّفسيرِ:

يترتَّبُ على الرؤية الكلّيّةِ ما سمّاه العُلَماءُ بالمناسَبَةِ أو التّناسُب؛ فلم **يَفُتِ العُلَماءَ وهم يُعدّدونَ مزايا البلاغَةِ والفَصاحَةِ وجَمال التّماسُك والانسجامِ، التّنبيهُ على أصلٍ من أصولِ التّفسيرِ اللّغويّ، إنّه مُراعاةُ المُناسَبَة، مُناسبَة آياته وسُوَرِه، ومَقاطِعِه ومَطالِعِه، ومُناسَبَة أسماءِ السّورِ لمَقاصِدِها، وارتباطِ الآياتِ بعضِها ببعضٍ حتّى تَكونَ كالكلمةِ الواحدَةِ متّسقةَ المَعاني منتظمَةَ المَباني**[3]**، وأنّ وجه التناسُب بين الآياتِ إنّما هو –في المَقام الأوّلِ– في المعاني الرّابطَةِ بينَ الآياتِ، وقد يكونُ الرّابطُ الدّلاليّ**

1 – وهذا ما يُعرَفُ بعِلْم التّناسُبِ أو علمِ المناسباتِ، وهو علمٌ تُعرَفُ منه عِلَلُ التّرتيبِ، وموضوعُه أجزاءِ الشّيءِ المطلوبِ علمُ مُناسبتِه من حيثُ التّرتيب، وثَمَرتُه الاطّلاعُ على الرّتبةِ التي يستحقُّها الجُزءُ بسَبَبِ ما لَه بِما وَراءَه وما أمامَه مِنَ الارتباطِ والتّعلُّق، بناءً على أنّ اسمَ كلِّ سورةٍ مُترجمٌ عَن مَقصودِها، ومَقْصودُ كلِّ سورةٍ هادٍ إلى تَناسُبِها.(نَظمُ الدُّرَر في تَناسُب الآيات والسُّوَر، للإمام إبراهيم بنِ أبي بَكر البقاعي، تحقيق: عَبد الرّزّاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، انظُر مُقدِّمَة الكِتاب).

2 – نَظمُ الدُّرَر في تَناسُب الآيات والسُّوَر، المقدّمة.

3 – وهذا هو الفنّ الذي ألّفَ فيه أبو جعفَر بنُ الزّبير كتابَ البرْهان، وبُرهان الدّين البِقاعيّ كتابَ نَظم الدُّرَر، والسّيوطي كتابَ تَناسُق الدُّرَر في تَناسُب السُّوَر...



عامّاً أو خاصّاً عَقليّاً أو حسّياً أو غَير ذلكَ من أنواعِ التّلازُمِ الذّهنيّ، كالسّبَب والمُسَبَّب، والعلّةِ والمَعلولِ والنّظيريْن والضّدّين... [1].

ومن أحسنِ البَلاغةِ عندَ أهلِ البيانِ حُسنُ المَطلَعِ؛ فقَد أتت آياتُ المَطالعِ بأحسنِ لفظٍ بلاغةً ونظماً وسَبْكاً، ومُناسَبةً للحالِ المُتكلّم فيها وإشارةً إلى ما سيقَ الكَلامُ لأجلِه، مثل سورة الفاتحَةِ التي هي مَطلعُ القُرآن الكَريم؛ فإنّها مُشتملةٌ على جَميعِ مَقاصدِه؛ فقَد افتتحَ بها فنبَّه في الفاتحةِ على جَميعِ مَقاصدِ القرآن، وهذه غايةٌ في بَراعةِ الاستهلالِ...

وما يُقالُ في فَواتحِ السّورِ، من جَمالِ نظمٍ وشدّةِ ارتباطٍ، يُقالُ في الخَواتمِ نفسِها، ولهذا جاءَت متضمِّنةً للمَعاني البديعة، مع إيذان السّامعِ بانتهاءِ الكَلامِ حتّى لا يبقى في النّفسِ شيءٌ من الانتظارِ والتّشوُّقِ إلى ما يُذكَرُ بَعْدُ؛ ومن أوضَحِ ما آذَنَ بالختامِ خاتمةُ سورةِ إبْراهيمَ: «هذا بَلاغٌ للنّاسِ...»، ومثلُها خاتمةُ الحِجْر: «واعبُدْ ربَّكَ حتّى يأتيَكَ اليَقينُ».

ويتّصلُ بمُراعاةِ المُناسبةِ أيضاً علاقةُ الانسجامِ[2] في الكلامِ؛ وهو شدّةُ تماسُكِ أجزائه حتّى ينحدرَ تحدُّرَ الماءِ المُنسجِم. وعلاقةُ الإدْماجِ[3] وهو إدماجُ غَرضٍ في غرضٍ أو بَديعٍ في بَديعٍ، فلا يظهرُ من شدّة التناسُبِ إلاّ أحدُهُما.

ومن أوجُه المناسَبَة. فأمّا ائتلافُ الألفاظ فهو أن يلائمَ بعضُها بعضاً بأن يُقرنَ الغَريبُ بمثلِه والمتداولُ بمثلِه رعايةً لحُسن الجوار والمناسبة. وأمّا ائتلافُ اللفظِ مَع المعْنى فهو أن تَكونَ ألفاظُ الكلام ملائمةً للمعنى المراد، فإن كان فَخماً كانت ألفاظُه فَخمةً أو جزلاً فجزلة أو غريباً فغريبة أو متداولاً فمتداولة أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال فكَذلكَ[4].

فهذه العلاقاتُ والرّوابطُ الدّلاليّةُ تجعلُ أجزاءَ النّصّ بَعضها آخذاً بأعناقِ بعضٍ، فيَقوى بذلكَ الارتباطُ ويشتدّ، ويَصيرُ الكَلامُ في التأليفِ كحالِ البناءِ المُحْكَمِ المُتلائمِ الأجزاءِ.

1 - يُنظرُ التفصيلُ في: **مُعْتَرك الأقْران في إعجازِ القُرآن**،ج:1، ص:44-45.

2 - **الإتْقان في عُلوم القُرآن**، ج:2/ص: 908-909.

3 - **الإتْقان في عُلوم القُرآن**، ج:2/ص: 910.

4 - **الإتْقان في عُلوم القُرآن**، ج:2/ص: 911.



وقَد وضَعَ بعضُ العُلَماءِ قاعدةً للمُناسبَة في النّصّ القرآنيّ، سمّاه بالأمرِ الكلّيّ المُفيدِ لعرفانِ مُناسبَةِ الآياتِ[1]؛ وهو النّظرُ في الغَرَضِ الذي سيقَت له السّورةُ، وفي ما يحتاجُ إليه ذلكَ الغَرَضُ من مقدّماتٍ، ومَراتبِ تلك المقدّماتِ في القُربِ والبُعدِ من المطلوبِ، وما تستتبعُه تلكَ المقدّماتُ من استشرافِ النّفسِ إلى الأحكامِ واللّوازمِ التابعَةِ لتلكَ المقدّماتِ... فهذا الأمرُ الكلّيّ يُعينُ على حُكمِ الرّبطِ بينَ بينَ جَميعِ أجزاءِ النّصّ القُرآنيّ، فإذا تتبّعُ القارئُ وُجوهَ الرّبطِ تَبيَّنَ له وجهُ النّظمِ مُفصَّلاً بين الآيَة والآيَة وبين السّورةِ والسّورةِ. ووجَدَ أنّ الكلامَ يستلزمُ بعضُه بعضاً، فينتقلُ المتلقّي من جملة إلى جملةٍ أخرى لازمةٍ عنها حسب أصول الاستدلال وقَواعد التّفسير.

الأصلُ الرابع: الشبكَة التّركيبيّة الدّلاليّة للكلمة القُرآنيّة:

1- اتّساع دلالات الكلمة القُرآنيّة:

لا بُدّ من الإشارَة إلى أنّ لكلّ سورةٍ من سورِ القرآن الكريم موضوعاتٍ تتصلُ بأشباهها ونَظائرِها في سورٍ أخرى، ومَعنى ذلكَ أنّ السورَ تتقاطعُ من هذا البابِ ويتعلّقُ بعضُها ببعض، ويُنتَظرُ من التّفسير اللغويّ أن يُبرهنَ على هذه العلاقات ويضعَ لها قاعدةً تضبطُها هي أشبهُ ما تَكونُ بقاعدةِ التّناسُب البيانيّ، ولكنّ الشرطَ في إدراك هذه العلاقاتِ التي تَعبُرُ السّورَةَ الواحدةَ إلى السورِ المتعدّدَة البَدْءُ من الأجزاءِ اللغويّة الصُّغرى، ومنها الكلماتُ ذَوات الدّلالات، والبَحثُ عن التناسُب المعجميّ بينَ هذه الكَلماتِ في الآيَة الواحدَة داخلَ السورَةِ الواحدَة، والاستدلالُ عليْها بكلماتٍ أخرى من سورٍ أخرى.

من صفاتِ الكلمةِ القُرآنيّةِ اتّساعُ دلالاتها، وتتسعُ هذه الصّفةُ لتُعْطيَ صفةً عُليا هي اتّساعُ الدّلالةِ في الخِطابِ القرآنيّ[2]، ويتحقّقُ ذلك بجمعِ ما تفرّقَ في كتبِ اللغةِ والبلاغةِ والنّحو والصّرفِ وعلوم القُرآن لإثباتِ صفةِ الاتّساعِ في الدلالات الكَثيرةِ للكلمةِ الواحدةِ، وكلّما اتّسعَت دلالاتُ الكلمةِ فُتحَ بابُ التأويل واتّسعَ على قدرِ قُوى النّاظرِ فيه، وبحسب ما تحتملُه ألفاظُ الخطابِ القرآنيّ وما تحتملُه علاقاتُه النّحويّةُ وصيغُه الصّرفيّةُ ودلالاتُ ألفاظِه وبَلاغةُ بَيانه. وتَثبتُ صفةُ الاتّساعِ في دلالات الألفاظِ ما

1 - مُعتَرَك الأقران: ج:1/ص: 49-50.

2 - استُفيدَت هذه العبارةُ من عنوان كتاب: اتّساع الدّلالة في الخطاب القُرآني، محمّد نور الدّين المنجد، دار الفكر المعاصِر، دمشق، ط.1، 1431.



كانَت الألفاظُ منتظمةً في سِلْكِ التّركيبِ؛ فإذا اختلَّ التركيبُ ضاعَت الدّلالاتُ المتعدّدة[1]. فكلَّما قَويَ النّظرُ وكثُرَت القَرائنُ انقَدَحَ التأويلُ.

ولكنّ **اتّساعَ دلالات الكلمةِ الواحدَةِ مُقيَّدٌ بقيدِ المُناسبَةِ المعجميّةِ أو التّناسُب المعجميّ**، ويدلُّ هذا القيدُ على انتقاءِ الكلمَةِ المناسبَةِ لسياقِها، والحَديثُ عن المناسبَة المعجميّةِ حديثٌ عن السّياق؛ وفي ذلكَ يقولُ ابنُ القيّم: «السياقُ يُرشدُ إلى تَبيينِ المجمَل وتَعيينِ المحتَمل والقَطعِ بعَدمِ احتمالِ غيرِ المرادِ وتَخصيصِ العامِّ وتقييدِ المطلقِ، وتنوُّعِ الدّلالةِ، وهو من أعظم القَرائن الدّالّة عَلى مُراد المتكلِّم فمن أهمَلَه غَلِطَ في نظرِه وغالَط في مُناظرتِه؛ فانظُروا إلى قَوله تَعالى "ذُقْ إنّكَ أنْتَ العَزيزُ الكَريم"[2]، كيفَ تجدُ سياقَه يدلُّ على أنّه الذَّليلُ الحَقيرُ»[3]؛ "**إنَّ شَجرَةَ الزَّقّوم، طَعامُ الأثيم كالمُهل، يَغلي في البُطون كَغَلْي الحَميم. خُذوه فاعْتُلوه إلى سَواءِ السَّبيل ثُمّ صُبّوا فَوقَ رَأسِه مِن عَذاب الحَميم، ذُق إنّكَ أنتَ العَزيزُ الكَريمُ**"[4]. وتَختلفُ مَساقاتُ الكَلامِ باخْتلافِ الأحْوالِ والأوقاتِ والنّوازل، ويُدرَك ذلِكَ بعلمِ المعاني والبَيان، فهو علمٌ يَلْفِتُ النّظرَ إلى مُقْتَضى الحالِ حالَ الخطاب، من جهةِ المتكلّمِ والمخاطَبِ والخطابِ.

فَلا حَديثَ عن السّياقِ إلاّ في اعتمادِه على المناسبَة المعجميّةِ[5] أو التّناسُب بين أجزاءِ الكَلام[6]، وقَد تكونُ المناسبَةُ من وَحْيِ السّياقِ المقاميّ؛ نحو قوله تعالى: «الذينَ قالَ لهم النّاسُ إنّ النّاسَ قد جَمَعوا لَكُمْ

1 – انظرْ مقدّمةَ كتاب: اتّساع الدّلالة في الخطاب القُرآني.

2 – – سورة الدخان، الآية: 49. وسياقُ الآيَة يدلّ على مَعْنى "العَزيز الكَريم": "إنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ. طَعَامُ الْأَثِيمِ. كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ. كَغَلْيِ الحَمِيمِ. خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الجَحِيمِ. ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ. ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ"[الدخان: 43-49].

3 – بَدائع الفَوائد، لابن قَيِّم الجَوزيّة. تحقيق: علي بن عمر العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلاميّ بجدّة، دار عالَم الفَوائد للنّشر والتّوزيع، ص: 1314.

4 – سورة الدخان، الآيات: 41-42-43-44-45-46.

5 – يُنظر كتاب: البَيان في رَوائع القُرآن، تمّام حَسّان، عالَم الكتب، مكتبة الأسرة، ط.2، 2003، ج:1/ص:167

6 – من الشّواهدِ القويّةِ على التلازم بين السّياقِ والتناسُب المعجميّ، قولُه تعالى: «هذا عَطاؤُنَا فامْنُنْ أو أمسِكْ بغَيْرِ حِسابٍ» [سورَة صَ: 39]؛ الجارّ والمجرور [بِغَيرِ حِساب] مُتعلّقان بالخَبَر عَطاؤُنا؛ «وجُمْلَتا «فامْنُنْ أو امْسِكْ» مُعتَرِضَتان بَينَ قَوله: «عَطَاؤُنَا» وقَوله: «بِغَيرِ حِسَابٍ»، وهو تَفريعٌ مُقدَّمٌ مِن تأخير. والتّقديمُ لتَعجيلِ المسرّةِ بالنِّعمةِ» تَفسير التَّحرير والتّنوير، الشّيخ محمّد الطّاهِر ابن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، 1984، ج:23/ص:267. فظَهَر من ذلكَ أنّ الأنسَبَ للجار والمجرورِ التَّعلُّقُ بالمصدَر عطاء، وهي قوّةٌ في المناسَبَة، أمّا المناسَبَة بينَهما وبينَ بالفعل أمسكْ فهي ضعيفَةٌ، فالله يُعْطي بغيْرِ حساب، ولا يُمسكُ بغيرِ حسابٍ، هذا هو المرادُ من الآيَة.



فاخشوْهُم فَزادَهُم إيماناً وقَالوا حَسْبُنا الله ونعْمَ الوَكيلُ» [1]، فالقائلُ والمقولُ له والمقولُ عنه كلُّ أولئكَ مَعْلومٌ عندَ مَن شهدوا التّنزيلَ الذينَ عَلموا فيمَن أنزِلَت، وعَرَفوا المعْنى من حاضِرِهم، واحتاجَ مَن جاءَ بعدَهُم إلى أسبابِ النزولِ ليعلَمَ ما عَلِموا.

وكثيرٌ من الألفاظ والكلماتِ المعجميّة تعدَّدَ ورودُها وتكرَّرَ تردُّدُها في مواضعَ مختلفةٍ من القرآن الكريم، ولكنّها تتّخذُ في كلّ سياقٍ وضعاً دلالياً خاصّاً يُضافُ إلى وضْعها الأصليّ، بل يُضافُ إلى رَصيدها الدّلاليّ العام[2].

– ويدخلُ أيضاً في شبَكَة اتّساعِ دلالات الكلمةِ الواحدَة، ما يُلحظُ من فرقٍ بين دلالتَيْ الكلمَة، وهو فرقٌ راجعٌ إلى اختلاف السياقِ والموضع؛ كالفرق بين قَوله تَعالى «كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ» (الشعراء:200)، و«كذلك نسلُكه فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ» (الحجر:12)؛ حيثُ دلَّ السياقُ في الآيَة الأولى على أنّ الفعلَ نسلكُه جاءَ في سياقِ استمرارِ الرُّسُل وتَعاقُبِهم، أمّا الفعلُ سلَكْناه، في الماضي، فقَد دلَّ على أنّ الحَدَثَ مَضى وانْقَضى، وهو حدَثٌ وقعَ بينَ سلسلةٍ من الأحداثِ الماضيةِ: «وإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِين بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ والسورة كلها أحداثٌ ماضيةٌ والآية موضع السؤال تدلُّ على حدث واحد معيّن ماضي فجاء بالفعل الماضي.

ومثلُ الفرقِ بينَ سَلكْناه ونَسْلُكُه، نجدُ فُروقاً كثيرةً على هذا النّحو، مثل اسْطاع واستطاع في سورة

---

1 – سورة آل عمران، الآيات: 173.

2 – عالَجَ العلماءُ هذه المسألةَ قديماً في أبوابٍ كثيرةٍ منها بابُ المحكَم والمتشابِه، وأنّ المتشابهاتِ ما يُشبه بعضُه بَعضاً ويدلُّ بعضُه على بعضٍ، ولا يُفهمُ التشابُه ههنا إلاّ في ضوءِ صفةِ الإحكامِ في القُرآن، وهي الإتقانُ التّامُّ والامتناعُ عن الخَلَلِ والنّهايةُ في النّظمِ، والمشابهةُ ههنا تدلُّ على المشاكلَة والمماثلَة في البَلاغةِ والجودةِ والإتقانِ لفظاً ومَعْنىً ومَقاصدَ، يُصدِّقُ بعضُه بعضاً ولا يَنفيه ولا يَنقُضُه، فالقصَّةُ الواحدةُ قد ترِدُ في سُوَرٍ شَتّى وفَواصلَ مختَلِفةٍ، على صُوَرٍ مختلفةٍ من التّقديمِ والتأخير والزّيادَة وعَدَمِها والتّعريفِ والتّنكيرِ، وغيرِ ذلِكَ ممّا لا يكشفُ أسرارَه البلاغيّةَ والفقهيّةَ إلا التأمّل الدّقيقُ والاستعانةُ بعُلوم الآلة المتعلِّقَة بالسّياقِ وأسبابِ النزولِ والبلاغَة... وما من اختلافٍ يحصُلُ في النَّصّ القُرآنيّ، يَسيراً كانَ أم غيرَ ذلكَ، إلاّ لوُقوعِ القصَّةِ أو أحَدِ أطرافِها على أحوالٍ مختلفةٍ، ولكن داخلَ الحقلِ الدّلاليّ الواحِد؛ كقولِه تعالى في خَلقِ آدمَ مرةً [من تُرابٍ]، ومرّةً [من حمأ مَسْنونٍ]، ومرةً [مِن طينٍ لازبٍ]،ومرّةً [من صلصالٍ كالفخّار]، فهي ألفاظٌ مختلفةٌ تدلُّ على مَعانٍ ذاتِ أحوالٍ مختلفةٍ، ولكنّها مَرجعَها واحدٌ وهو التّرابُ.



الكَهف، والفرق بين الجار والمجرور من إملاق والمضاف والمضاف إليْه خشية إملاق، والفرق بين الإشارَة والمشار إليْه في «ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمناً» (إبراهيم:35) و«ربِّ اجعلْ هذا بَلَداً آمناً» (البَقَرَة:126)[1]

أنموذَج في دلالات الكلمَةِ المُفردَة:

من أهمّ مميّزاتِ التّفسيرِ اللغويّ للقرآن الكَريم، مُراعاةُ ما للكلمة المفرَدَةِ من طاقةٍ دلاليّةٍ وإشعاعٍ بيانيّ؛ ولا تُفهمُ هذه الصّفةُ إلاّ من جهةِ ما لألفاظ القرآن الكَريم من إيجاز المعاني الكثيرة وتركيزِها في اللفظِ الواحدِ، وهذا مظهرٌ من مظاهرِ صفةِ جَوامع الكَلِم في البَيان القُرآنيّ. **ولا شكّ أنّ مَبْنى العباراتِ القُرآنيّةِ، على الكَلماتِ الجامِعَة، وعلى مَنظوماتِ الكَلماتِ الجامعَةِ، وإنّ الكَلماتِ القرآنيّةَ لَتَنفَتحُ على كلّ الأزمنةِ منذُ زَمَنِ التّنزيلِ، وتستوعبُ ما جدَّ من المَعاني، وتَفتَحُ تلكَ المَعاني الجديدَةَ على آفاقٍ واسعةٍ؛ فكُلُّ مُفرداتِ القُرآنِ الكَريم تَتعدّى كونَها مُفرداتٍ لفظيّةً إلى كونِها «مَفاهيمَ كلّيّة» أو «مَفاهيمَ كاملةً»**[2].

والحقيقةُ أنّ هذا المعْنى الجَليلَ لَم يغِبْ عن أذهانِ العُلماءِ؛ حيثُ بيّنوا أنّ الكلمةَ القرآنيّةَ قد تنصرِفُ إلى عشرينَ وجهاً من وُجوه المعاني وأكثرَ وأقلَّ، والعلمُ به ضَربٌ من الفقهِ يُرادُ أن اللّفظَ الواحدَ يَحتملُ مَعانيَ متعدّدةً يُحمَلُ عليْها إذا لم تكنْ مُتضادّةً، فلا يفقه النّاظِرُ في النّصّ القرآنيّ كلَّ الفقه حتّى يَرى لَه وُجوهاً.

من هذا الوُجوه[3] كلمةُ الهُدى التي جاءَت بمعنى الثّباتِ، في فاتحةِ الكتاب، وبمَعْنى البيانِ في قولِه تعالى: « أولئكَ على هُدىً من ربِّهِم»[1]، وبمَعْنى الدّين في قولِه تعالى: «قُلْ إنّ الهُدى هُدى الله»[2]، وبمعنى

---

1 - الفرق بين "وكُلوا" وبينَ "فَكُلُوا": «وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ» الأعْراف: 161، «وإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا» البقرة: 58. والمواضعُ التي تَدعو للنظر في الفُروق كثيرةٌ في القُرآن وحِكَمُها البلاغيّةُ لا يَكاد يُحاطُ بِها، انظر: لَمَسات بيانيّة في نُصوص من التّنزيل، فاضل صالح السّامرائي، دار عمار للنّشر، عَمّان، 1423-2003. وقريبٌ من هذا المنزع في تتبُّع المعاني السياقيّة المختلفَة للكلمة الواحدة، ما ذَكَرَه د. فاضل صالح السامرائي في كتابِه: بَلاغَة الكلمَة في التعبير القُرآني، ط. شركة العاتك لصناعَة الكتاب، القاهرَة، ط.2، 1427-2006.

2 - **يُراجَعُ في ذلِك: مُعجَم مُفرَدات ألفاظِ القُرآن الكَريم، للرّاغِب الأصفهانيّ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، وانظُرْ رأيَ الدكتور طه جابِر العلواني في المَفاهيم القُرآنيّة الكاملَة، وخاصّة ما ذكَرَه عن مادّة "رجا" وما تتضمنّه من المَعاني: لسان القُرآن ومُستقبَل الأمّة القُطب، ص: 67-75.**

3 - **تأويلُ مُشكل القُرآن**، لابن قُتيْبَة، تحقيق: السّيّد أحمَد صَقْر، سلسلة مكتبَة ابن قُتيْبَة، نَشر: مكتبة دار التُّراث، ط.2، 1393هـ/1973م، القاهرَة، باب اللّفظ الواحِد للمَعاني، ص: 439... **ومُعْترَك الأقران في إعجاز القُرآن**، جلال



الدّعاء: «وجَعلْناهُم أئمَّةً يهدونَ بأمرِنا»[3]، وبمَعْنى الإيمان: «ويزيدُ الله الذينَ اهْتَدَوْا هُدىً»[4]. وبمعْنى الرُّسُل والكُتُب: «فإمّا يأتيَنَّكُم مِنّي هُدىً»[5]. والمعْرِفَة: «وبِالنَّجمِ هُمْ يَهتدونَ»[6]. وبمعْنى النّبيّ صَلى الله عَليه وسَلّم: «إنّ الذينَ يَكتُمونَ ما أنزلْنا مِن البيِّناتِ والهُدى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاّعِنُونَ»[7]. وبمَعْنى القُرآن: «ولقَدْ جاءَهُم مِن رَبِّهِمُ الهُدى»[8]، والتّوْراة: «ولقَد آتينا موسى الهُدى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ»[9]... وقَدْ أنهى العُلَماءُ عِدَّةَ مَعاني الهُدى إلى سبعة عشَرَ وجهاً[10]، وأحصوْا لكلمةِ السّوءِ أحَدَ عشرَ وجهاً[11]، وللصّلاةِ تسعةَ أوجهٍ[12]، وللرّحمَة أربعةَ عشَرَ وجهاً[13]، ومن الألفاظِ الحمّالَةِ أوجهاً، أيضاً: الفتنةُ والرّوحُ والقَضاءُ والذّكْرُ والدُّعاءُ والإحصانُ... وغيْرُها ممّا أدخَلَه العُلَماءُ في بابِ الوُجوه والنّظائر.

وقَريبٌ من الكلماتِ الجَوامِعِ في القُرآنِ الكريمِ، الكَلماتُ الفرائدُ وهي الألفاظُ المفْرَدَةُ الفصيحَةُ التي تتنزّلُ منزلةَ الفريدةِ من العِقْد أو كالجوهرَة التي لا نَظيرَ لَها تدلُّ على عِظَمِ فصاحةِ هذا الكلامِ وقُوّةِ عارضتِه

الدّين السّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط.1408/1هـ-1988م ج:1، ص:387...، و**الإتقان**: ج:1، ص:445...

1 – البقرة: جزء من الآيَة: 5.

2 – آل عمران: جُزء من الآيَة: 73.

3 – الأنبياء: جزء من الآيَة: 73.

4 – مريم: جزء من الآيَة: 76.

5 – البقرة: 38.

6 – النّحل: جزء من الآيَة: 16.

7 – البقرة: 159.

8 – النّجم: جزء من الآيَة: 23.

9 – غافر: 53.

10 – الإتقان: ج1، ص:446

11 – **الإتقان**: ج1، ص:447-448

12 – **الإتقان**: ج1، ص:448-449.

13 – **الإتقان**: ج1، ص:449.



وجَزالةِ منطِقِه، وأصالَةَ عربيّتِه، بحيثُ لو أسْقِطَت من الكلامِ لَعَزّ على الفُصحاءِ الإتيانُ بمثْلِها[1]، ومن فَرائد النّصِّ القُرآنيّ في الألفاظِ المُفرَدَة المُتّصلَةِ بما قبلَها وما بَعدَها اتّصالاً وثيقاً، كَلماتٌ كثيرةٌ مثل: حَصحَصَ[2]، والرَّفَث[3]، وفُزِّعَ[4]، وخائنَة الأعيُن[5]، واستيأسوا[6]، ونَزَلَ بِساحتِهم[7]، و«فأجاءَها المَخاضُ»[8] وضيزى[9]، وغَيرُها كثيرٌ... من الأمثلةِ الكثيرةِ التي يُمكنُ أن تُقرّبَ هذه الصّفةَ كلمة "سُبْحان"[10]؛ فيها تنزيه للذّات الإلهيّةِ، وتحريرٌ من الضّيق إلى السّعةِ، انعتاقٌ من تَضييقِ أهلِ الأرضِ إلى رحابةِ أهلِ السَّماءِ والملأ الأعلى، وفي الكلمةِ أيضاً تحريرُ يونُسَ عليه السَّلامُ من ظُلُماتِ بطنِ الحوتِ إلى أنوارِ العَراء.

وفي الكلمةِ أبعادٌ وحِكَمٌ أخرى؛ فممّا يُستفادُ من قولِه تعالى: «سُبْحانَ الذي أسْرى بِعَبْدِه لَيْلاً من المسْجِدِ الحَرامِ إلى المسْجِدِ الأقْصى»، أنّ حَرْفَ الجَرِّ "مِنْ" لا يَقِفُ مَعْناه عِنْدَ إفادَةِ ابْتِداءِ الغايَةِ المكانيَّةِ المعَيّنَةِ، ولكنّه يَتجاوَزُها إلى إفادَةِ ابْتِداءِ الغايَةِ الزّمانيّةِ والمكانيّةِ الشّرْطِيَّةِ، أيْ إنّ الانْتِهاءَ إلى المسْجِدِ الأقْصى

1 - **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر** لابن أبي الإصبع المصريّ، دار الفكر العربي–القاهرة/ باب الإلغاز والتعمية، والإتقان: ج2/ ص:928، والفَرائدُ في القُرآنِ الكَريم لا تَدخُلُ تحت الحصر، وقد وَرَدَ في السّنّة النّبوية مَواضعُ كَثيرةٌ، منها قوله صلّى الله عليه وسَلّم: استذكِروا القُرآنَ فإنه أشدُّ تفصِّياً مِنْ صُدورِ الرِّجالِ مِن النَّعمِ مِن عُقُلِها. [رواه البخاري، عن عُثمانَ بن أبي شيبةَ عن جَرير، ورَواه مُسلم، عَن إسحاقَ ابنِ إبراهيمَ وغيرِه] فالْمَحْ لفظتي "اسْتذْكِروا" و"تَفَصّياً" تَرَ ما يأخذُ بلُبّ السّامعِ فَصاحةً، ويروعُه جَزالةً، وكذلك قوله عليه السلام من حديثِ عائشَةَ رضي الله عَنْها: "إذا ذُكِرَ الصّالحونَ فَحَيَّهَلا بعُمَرَ" [الحديث أخرجَه الإمامُ أحمدُ في مُسنَدِه وصحَّحَه الشّيخُ شعيب الأرناؤوط] فإن لفظةَ حيَّهَلا مِن الفَرائد الفَصيحةِ.

2 - يوسف: من الآيَة 51.

3 - البقرة: من الآيَة: 187.

4 - سبأ: من الآيَة: 23.

5 - غافر: من الآيَة: 19.

6 - يوسُف: من الآيَة: 53.

7 - الصّافّات: من الآيَة 177.

8 - مريم: من الآيَة 23.

9 - النّجم: من الآيَة: 22.

10 - عَلَمُ جنسٍ للتَّنزيه والتَّقْديس، مَفْعولٌ مُطلَقٌ، منصوب بفعلٍ مُضمرٍ تقديرُه: أسبّحُ الله سُبْحانَه، وأنزّهُه تَنزيهاً عن كلّ شَبَهٍ أو مثليّة أو نَقصٍ. التي ترد مُضافةً إلى لفظ الجَلالَة أو إلى اسم من أسماء الله أو صفاته: سبحان الله [سبحان الله عما يُشركون – سُبحانَ الله عَمّا يصفونَ]، سبحان الذي [سُبْحانَ الذي أسرى بعبده–سبحان الذي خلق الأزواج كلَّها– سبحان الذي سخّر لنا، هذا سبحان رب السماوات والأرض سبحان ربي سبحان ربك سُبْحَانَ رَبِّنَا



لا يَكونُ و لا يَتَحَقّقُ إلاّ بالانْطِلاقِ مِن المسْجدِ الحَرامِ والمرورِ منه إلى الأقْصى، ولَيْسَ مِنْ طُرُقٍ أخْرى كالمفاوَضاتِ التي رَسَمَتْها خَرائطُ طُرُقٍ غَيْر طَريقِ المرورِ من مَكّةَ، ومَن أرادَ أنْ يَعْرِفَ أحْوالَ الأمّةِ في النّصْرِ والهَزيمَةِ أو في العُلُوّ والانْخفاضِ فَلْينظُرْ إلى أحْوالِ القُدْسِ والمسْجدِ الأقْصى، ومَن أرادَ أنْ يَعْرِفَ أحْوالَ الدّينِ فليَنْظُرْ إلى المسْجدِ الحَرامِ، ففيه الجَوابُ عَن مُسْتَوى التّدَيّنِ في تديُّن الأمّة. فتَسْبيحُ الله تعالى هو السّبيلُ إلى تَحريرُ النّفسِ والأرضِ... وهذا من وحي الدّلالات المركوزَة في طِباعِ ألفاظِ القرآن وأوضاعها.

2- قانون توزيع الكَلمات يُثبِّتُ الكلمات في أحياز معيّنةٍ من التّركيب، ويربطُ بينها بروابط لفظيةٍ مُضمرةٍ وظاهرةٍ بموجبِ المعنى والمقاصد:

إنّ فَهمَ نصٍّ من نُصوص القُرآن الكَريم يَقْتضي النّظرَ في أوضاعِ ألفاظِه في الإفرادِ والتّركيب، وفي التّقديم والتّأخير، مع ربطِ كلّ وضعٍ بدلالةٍ مُقترنةٍ به إذا تغيّرَ تغيَّرت. ومن نَماذجِ الكلمَةِ الواقعة في سياقِ النّظمِ والتّركيب المشدودَة بقانون الربط، كلمةُ الكَوْثَر أنموذَجاً:

من ذلكَ مثلاً قولُه تعالى: «إنّا أعطيْناكَ الكَوثر»، فبناءُ الجملَة على هذا النّحو يدلُّ على مَعْنى العَطيّةِ الكثيرةِ المسنَدَةِ إلى مُعطٍ كبيرٍ سُبْحانَه وتعالى، وإذا تقرّرَ هذا الأصلُ كانَت النتيجةُ أنّ النّعمةَ عظيمةٌ، ثمّ صيغَ التّركيبُ على أساسِ بناءِ الفعلِ على المبتدإ، فدلَّ هذا البناءُ على الاختصاصِ –اختصاصِ المعْطي بإعطاءِ الكوثَر– وأنّ بناءَ الفعلِ للزمنِ الماضي دليلٌ على أنّ الكَوثرَ لم يقتصرْ على العاجلةِ دونَ الآجلَةِ، وأنّ هذا الكوثرَ نفْسَه مُعرَّفٌ بلام التّعريفِ ليَستغرِقَ مَعْنى الكَثرةِ كاملةً، والكَوثرُ صفةٌ مُؤْذِنةٌ بالكثرةِ، لموصوفٍ مَحذوفٍ حُذِفَ للإبْهامِ والاتّساع، وأنّ المتوقَّعَ من كَرَمِ الكريمِ في حُكم الواقعِ، وأفادَ التّركيبُ أنّ المتقدِّمَ في التّرتيب آكَدُ لإثباتِ الخَبَر، وأنّ الجَمعَ في ضَميرِ المتكلّم يُشعرُ بعَظمةِ الرّبوبيّةِ، وأنّ تصديرَ التّركيبِ بأداةِ التّوكيد يَجْري مجْرى القَسَم، وأنّ الفاءَ المقترِنةَ بفعل الأمر فاءُ تَعقيبٍ وسببيّة القَصدُ منها جعلُ الإنعامِ الكَثيرِ سَبباً للقيامِ بشُكرِ المنْعِم وإهمالِ قولِ العدوّ الشّانئ، وخَصَّ الشّانئَ بصفتِه لا باسمِه ليَشملَ كلَّ مَن كانَ في مثلِ حالِه، واللاّم في قَوله "لِرَبِّكَ" تَعريضٌ بِدينِ مَن كانَت عبادتُه ونحرُه لغيرِ الله، وعرَّفَ الخَبَرَ بلام التّعريفِ على غيرِ العادَة؛ لوَسْمِه بالبَتْر وبكلِّ ما يُنبئُ عن المقْتِ الأشدّ[1].

---

1 - يُستَفادُ من نَماذجِ كتابِ نهاية الإيجاز في درايَة الإعجاز، ص:236-241، التي قَدَّمها للبرهنَة على تَكامُل أدواتِ الفَهمِ والبَيانِ للنّصّ القُرآنيّ.



أنموذج آخَر: الحمد:

«الحَمْدُ لله»[1]، اقترَن بهذا المقطع أكثرُ من آية في أكثر من سورة، وكلّ هذه السّور متساويةٌ في استقلالِها بأنفُسها و امتيازِ بَعضِها عن بَعضٍ، ومع ذلك فقد خُصّت كلُّ آيةٍ منها بوُرودِها مَتلوّةً بصفات من صفاته تعالى؛ ففي الفاتحة: «اَلْحَمْدُ لله رَبِّ العالَمينَ» وفي الأنعام: «الحَمْدُ لله الذي خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ جَعَلَ الظُّلُماتِ والنّورَ»، وفي الكهف: «الحَمْدُ لله الذي أنْزَلَ على عَبْدِه الكِتابَ ولَمْ يَجْعَلْ لَه عِوَجاً»، وفي سبأ: «الحَمْدُ لله الذي لهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرْضِ»، وفي فاطر: «الحَمْدُ لله فاطِرِ السَّماواتِ والأَرْضِ».

فظهر أن الحمدَ واحد، ولكنّه خُصِّصَ بصفات معيَّنة لمناسبة سياقية تفرضها في تلك السّورة دون غيرها:

فأمّا الحمد في الفاتحة فقد اقترن بصفاتٍ عليّة هي "رب العالمين" و"الرحمن الرحيم" و"مالك يوم الدين"، وهي صفات تقطع الدّعاوى وتُظهرُ الحقائقَ و تُبرز إلى العيانِ ما كان خبراً.

وأمّا الحمد في الأنعام فيُناسب ما وقع في السّورة من الإشارة إلى مَن عَبَدَ الأنوارَ وجعل الشّرَّ من الظّلمة، وأنّ الله هو خالق السّماوات والأرض وهي الأجرام التي ينشأ عنها الظّلماتُ والنّورُ وليست مُستحِقّةً لأن تكون معبودَةً كما زعم قومُ إبراهيم عليه السّلام، من ألوهيّة الكواكبِ والشّمسِ والقَمر، فكان إسنادُ خلق السّماوات والأرض لله عزّ وجلّ مناسبا لسياق المعنى، فوضح التّناسب والتّلازم.

وما قيل في الفاتحة يُقال في الكهف وسبأ، من وُضوح التّناسب لِما جاء فيهما في موضعه الوارد فيه، ناهيك عمّا ورد في خواتم الآيات والسّور من المعاني المناسبة للمؤمنين عند خواتم أعمالهم وانقضاء أمورهم، نحو قولِه تعالى: «والحمد لله ربّ العالمين»[2].

3- شبكة الضمائر في القرآن الكريم وقانون توزيعها:

وظائفُ الضّميرِ في العربيّةِ كثيرةٌ منها الاختصارُ، ومنها الإحالَةُ، ومنها الرّبطُ، ومنها الالتفات؛ ومَصدرُ الاختصارِ في الضّمير أنّه وُضعَ في الأصلِ لهذه الغايَةِ، وله مَرجعٌ يعودُ إليه ويكونُ ملفوظاً به سابقاً

1 - وَرَدَ هذا المقطعُ في ثلاث وعشرين آيةً أوّلُها الفاتحة.

2 - الأنعام: جزء من الآيَة: 45، والصافات: 182



مُطابِقاً، نحو قولِه تَعالى: «ونادى نوحٌ ابنَه»[1]، «وعَصى آدَمُ رَبَّه فَغَوى»[2]، أومتضمناً له نحو: «اعْدِلوا هُوَ أقربُ للتّقْوى»[3]، فإنه عائدٌ عَلى العَدلِ المتضَمّن لَه "اعدلوا"، أو دالاًّ عليه بالالتزامِ، نحو «إنّا أنزلناه في لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ»[4]، أي القُرآن، لأنّ الإنزالَ يدلُّ عليه التزاماً.

بل الضّميرُ في القُرآن الكَريم يَعودُ على ما اقْتَضاه المَعْنى وليسَ على أقربِ مَذكورٍ ممّا نَصّ عليْه النّحويّونَ في قَواعِدِهم؛ إذْ لو قُلْنا إنّ الضّميرَ في "أصبْناهُم" من قولِه تعالى: «أَوَلَمْ يَهدِ للذينَ يَرِثونَ الأرضَ مِن بعدِ أهلِها أن لوْ نَشاءُ أصبْناهُم بِذُنوبِهِم»[5] يعودُ على "أهلِها" لفسَد المعْنى إذْ سيدلّ على أنّ الخَلَفَ يُعاقَبونَ بذُنوبِ السّلَف وهذا أمرٌ يتَعارَضُ وآيةً أخرى في سورةٍ أخرى: «ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى»[6]، وعليْه سيكونُ الضّميرُ عائداً على "الذينَ يَرِثونَ الأرضَ".

أ – شبَكَة تَوزيع الضّمائر:

قَد يَكونُ رُجوعُ الضَّمير إلى أكثرَ من مَرجعٍ مُحتَمَلاً يؤيّدُه المَعْنى؛ من ذلك مثلاً قول الله تعالى: "ما أصابَ منْ مُّصيبَةٍ في الأرْضِ ولا في أنفُسِكُمْ إلاّ في كِتابٍ مِّنْ قَبلِ أنْ نَّبْرَأها" (الحديد: 22)، هل يَعودُ الضميرُ في (نبرأها) المصيبة أو الأرض أو أنفسكم؛ وإنّما حصلَ التّطابُقُ بينَها في إمكان رُجوعها إلى أحدِ هذه المراجعِ الثّلاثَةِ: من قبل أن نبرأ الأرض. من قبل أن نبرأ المصيبة. من قبل أن نبرأ النفس. و (ما) نافية و (مِن) زائدة في النفي للدلالة على نفي الجنس قصداً للعموم، ومفعول "أصابَ" محذوف تقديره: ما أصابَكُم أو ما أصاب أحداً. وقوله: "في الأرض" إشارة إلى المصائب العامة كالقَحط والفَيضانِ ومَوتانِ الأنعامِ وتَلَفِ الأمْوالِ. وقوله: "ولا في أنفُسِكُم" إشارةٌ إلى المِصائب اللاّحقة لذَوات الناس من الأمراض وقَطْعِ الأعْضاءِ والأسْرِ في الحَربِ ومَوتِ الأحْبابِ ومَوتِ المرءِ نفسِه. وتَكريرُ حَرف النَّفي في المعطوفِ عَلى المنفيّ في قَوله: "ولا في أنفُسِكُم" لقَصدِ الاهتمامِ بذلكَ المذكورِ بخُصوصِه؛ فإنّ المِصائبَ الخاصّةَ بالنّفسِ أشدُّ وَقعاً على المصابِ، فإنّ المِصائبَ العامةَ إذا اخْطأتْه فإنّما يتأثرُ لها تأثُّراً بالتّعقُّلِ لا بالحِسّ فلا تَدوم ملاحظة النفس إياه.

1 – هود: جزء من الآيَة: 42.

2 – طه: جزء من الآيَة: 121.

3 – المائدَة: جزء من الآيَة: 8.

4 – الدُّخان: الآيَة: 3.

5 – **الأعراف: جزء من الآيَة: 100**.

6 – **الأنعام: جزء من الآيَة: 164**.



والاستثناءُ في قوله: "إلا في كتابٍ" استثناءٌ من أحوالٍ مَنفيةٍ بـ (ما)؛ إذ التّقديرُ: ما أصابَ من مُّصيبةٍ في الأرض كائنةٍ في حالٍ إلاّ في حالٍ كونِها مَكتوبةً في كتاب، أي مُثبتةً فيه. والكتابُ: مَجازٌ عَن علم الله تعالى، ووَجْه المشابهَة عَدمُ قَبولِه التَّبديلَ والتّغييرَ والتَّخلفَ، القصرُ المفادُ بـ (إلاّ) قصرٌ مَوصوفٌ على صفةٍ وهو قَصرٌ إضافي، أي إلاّ في حال كونها في كتاب دون عدم سبق تقديرها في علم الله. والبَرءُ: الخَلْق، وضميرُ النصبِ في "نبرأها" عائد إلى الأرض أو إلى الأنفس أو إلى المصيبَة .

والخُلاصةُ أنّ المراجعَ الثلاثةَ مُحْتَمَلَةٌ، لا يَدفَعُها المعْنى العامّ في الآيَة؛ لأنّ كلَّ شيءٍ كائنٌ في كتاب أي في علمِ الله بمقدار في لوح محفوظ قبل أن يَبْرءَ الخلقَ، فالنّفيُ نفيٌ للمعنى مُطلَقاً؛ وكلُّ شيءٍ يحلُّ بالنّفسِ والأرضِ بل يحلُّ في هيئةِ مُصيبةٍ من المصائبِ مَكتوبٌ في علمِ الله مُقدَّرٌ قبلَ أن يبرأ الله الأرضَ أو الخلقَ أو المصيبة ذاتَها.

إذا تأمّلْنا شَبكاتِ الضّمائرِ في الآيَة الواحدةِ، بوصفها أصغرَ مجالٍ لحرَكةِ العلاقات الضّميريّة، فسنجدُ أنّ وظيفةَ الضَّمير لا تقتصرُ على الإحالَة أو الوَظيفَة الإحاليّة ولكنّها تتجاوزُ ذلِكَ إلى مَقاصدَ كثيرةٍ منها الإيجاز والاختصار وعَدَم تَكرار الاسم الظّاهر، ومنها التَّعْميم لأغراضٍ مقاميّة ومنها الإحالَة المقاميّة الخارجيّة، ومنها الالتفات، أمّا الإحالَةُ فليسَت قصراً على الضّمائرِ بل يشركها فيها أدواتٌ وعناصرُ لغويّةٌ أخرى[1] مثل أسماء الإشارَة وأسماء الموصول وأدوات التعريف وغيرها من المبهَمات. أمّا الضَّمائرُ فإنّها تتوزّع في النّصّ في إطارِ نظامٍ مُحكَم أو نسيجٍ متماسكٍ يَرتبطُ بموجبِه الدّالّ بالمدلول، والمقالُ بالمقام، وهذه الحَرَكيّةُ النّظميّةُ التي تتحكّمُ في توزيعِ الضّمائرِ **أصلٌ من أصولِ بَيانِ القُرآن الكَريم.**

ب- أنموذج أول في توزيع الضَّمائر:

تَوزيع الضَّمائر في قَوله تعالى: وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا النّساء/115: مَن لا يُلقي بالاً لعلاقاتِ الكَلمِ بَعضِها ببعضٍ في الآيَة يَحسب أنّ الهاءَ في [تبيَّنَ له] يعودُ على الرّسول أو على الأقلّ يحتملُ مَرجعَيْن هما اسم الشّرط الجازم مَنْ ولفظ الرسول، مَعاً. وهذا أمرٌ منفيٌّ قطعاً لأنّ توزيعَ الضّمائر ليس مَحْكوماً بقواعد التعليقِ والتّركيبِ والنّظمِ فقط، ولكنها مضبوطَةٌ بضابطٍ أكبَرَ وهو السياقُ الخارجيّ الذي يُعين على فهم دلالة

1 - يُستفاد الحديثُ عن الإحالَة بتفصيل ودقّةٍ وإحكامٍ، من كتاب: الإحالَة وأثَرها في تَماسُك النّصّ في القَصَص القُرآنيّ، د.أنس بن محمود فجّال، إصدار نادي الأحساء الأدبي، 1434-2013.



النّصّ، ويدخلُ في السياقِ الخارجيّ أسبابُ النزولِ وواقع الحال والمقام... وعليه، نجدُ الضّميرَ في [لَه] يعود على اسم الشرط الجازم [مَن] والضّمير المستتر في [يتّبعْ] يعودُ أيضاً على [مَنْ] وليس على لفظ الرّسول لأنّ الرّسولَ صلى الله عليه وسلّمَ مُبلِّغُ الهُدى وحاملُه والعاملُ به والقُدوةُ فيه والإسوةُ الحَسَنَةُ فيه، فكيفَ يُشاقُّ الرّسولُ نفسَه والهاءُ في [نُصلِه] تَعودُ على [مَنْ] وتَربطُ جوابَ الشّرطِ بأداتِه.

وعلى هذا المنوالِ يُقاسُ تَوزيعُ الضّميرِ في النصوص البليغَةِ الفصيحَة، أولُها القُرآنُ الكريمُ ثمّ الحديثُ النّبويّ الصّحيحُ، ثُمّ الشعرُ العربيّ الفصيحُ الرّصينُ قديمه وحَديثُه.

ج- أنموذج ثان في توزيع الضمائر:

يا أيُّها الذينَ آمَنوا لِيَسْتَأذِنْكُمُ الذينَ مَلَكَتْ أيْمانُكُمْ والذينَ لَمْ يَبْلُغوا الحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلاثَ مَرَاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الفَجْرِ وحينَ تَضَعونَ ثِيابَكُمْ مِنَ الظّهيرَةِ ومِنْ بَعْدِ صَلاةِ العِشاءِ ثَلاثُ عَوْراتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ ولا عَلَيْهِمْ جُناحٌ بَعْدَهُنَّ طَوّافونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآياتِ واللهُ عَليمٌ حَكيمٌ سورة النور، الآية:58.

في الآية ضمائرُ كثيرةٌ، موزّعةٌ على الكلماتِ ورابطةٌ بينها، في نظامٍ لغويّ تركيبيّ مُحكمٍ، يتحكّمُ فيه نظامٌ سياقيٌّ مقاميٌّ مُحدَّدٌ، يضبطُ قانونَ توزيعِ تلك الضّمائرِ:

-من الضّمائر ضمائرُ المخاطَبَة: الكاف في ''ليستأذنكم'' - ''أيمانكم'' - ''منكم'' - ''تضعون'' - ''ثيابكم'' - ''لكم'' - ''عليكم'' - ''بعضكم''

-وضمائر الغياب: جمع الغائبين: ''آمنوا'' - ''يبلغوا'' - ''عليهم'' - ''طوّافون'' - ''بعدهن'' [يرجع إلى العوْرات أو المرّات، والأرجح عَوْدُه على العَوْرات لقُربِ ذكْرِه، وقد نُزّلَ غير العاقل منزلَةَ العاقل لِملابسَةٍ بينَهُما

- وأسماءٌ مبهمةٌ تتنزّلُ منزلةَ الضّمائر، كأسماء الموصول: "الذينَ" (التي تعود على المؤمنين) و"الذين" (التي تعود على مَملوكي اليَمين) و"الذين" (التي تعودُ على القاصرين) وحروفٌ تتنزّلُ منزلةَ الضّمائرِ مَعْنىً لا نحواً: "ها" التي للتنبيه، التي جاءَت متصلةً بالمنادى.



ويَتجلّى قانونُ توزيع الضّمائرِ والمبهماتِ في الآيَة:

*في شبكةٍ تتداخلُ فيها ضمائرُ الخطابِ والغَيْبة، وضمائرُ أو مُبهماتٌ اتّحدَت لفظاً واختلَفَت معنى ومرجعاً.

*في مُلابسَة الضّميرِ لقيمِ الزّمانِ أو المكانِ أو الموضوعِ: ''حين تَضعونَ ثيابكُم من الظّهيرة'' خلافاً لـ: ''صلاة الفجر'' و''صلاة العشاء''، فالظّرفُ الأوّل فيه مُلابسَةُ المخاطَبينَ، فقد عبّرَ بزمنٍ وَضْعِهِمْ ملابسَهُم، تمييزاً لفترة محدَّدة وتبييتاً وتَقْييداً، حتّى لا تلتبسَ بفتراتٍ أخرى من الظّهيرةِ نفسِها، ففي الظّهيرةِ مُتَّسعٌ يتقيّدُ بمِنْ البيانيّةِ، ويجوزُ وجه آخَر، وهو أنّ الجارّ والمجْرورَ [من الظّهيرة] يُقيّدانِ زمَن وضعِ الثّيابِ حتّى لا يُرادَ به مُطلقُ زمنِ الوَضعِ

*في ملابسَة المخاطَبين للغائبينَ [ليستأذنكم الذينَ – لم يبلُغوا الحُلُمَ منكُم – طوافون عليكم]

*في ملابسَة المخاطَبينَ للأحوالِ المختلفةِ[1] [ثلاث عوراتٍ لكم، وهي حالةٌ مركزيّةٌ جامعةٌ تختصرُ الأوقاتَ الثّلاثةَ و ما يُلابسُها من صفاتٍ وأحوالٍ.

*فهذه بعضُ خَصائصِ قانون توزيع الضّمائرِ، في الآيَة، وينبغي التّنبيه على حقيقةٍ ثابتةٍ: وهي أنّ قانونَ توزيعِ الضّمائرِ لغةً وتركيباً تابعٌ لقوانين توزيعِ الأحوالِ الاجتماعيّةِ والآدابِ والأعرافِ والمقاماتِ؛ فشبكةُ توزيعِ الألفاظِ في التركيبِ، تابعةٌ للشبكةِ الاجتماعيّةِ الواسعَةِ ومُقيَّدةٌ بها، ولكنّ مع التنبيه أيضاً على أنّ اللغةَ العربيّةَ تشتملُ على ما يَكْفي من الأدواتِ ومن المرونَةِ والاتّساعِ حتّى تَسَعَ آياتِ الله عزّ وجلّ وتُبلِّغَها للناسِ في أبلغِ صورةٍ.

فظهَرَ بعدَ ذلِكَ أنّ أوضاعَ التّركيبِ البلاغيّةَ واللغويّةَ لها أثرٌ بالغٌ في توجيه بَيان الآياتِ، ولا حاجةَ إلى التّذكيرِ بشَرطِ مَقاصدِ الشّارعِ المستَفادَةِ من الكتابِ والسّنّةِ وأقوالِ الصَّحابَةِ وأسبابِ النّزولِ، وهو شرطٌ كبيرٌ، في دائرتِه يتحرَّكُ بَيانُ الآياتِ المشارُ إليه، والجهلُ بذلكَ يوقعُ في الإشكالاتِ ويُخرجُ النّصوصَ من حدِّ البَيانِ والتّفصيلِ إلى حدّ الإجمالِ.

1 – قالَ الحافِظُ أبو عُمَرَ يوسُفَ بن عبد البَرّ النَّمريّ القُرطبيّ في شِيَمِ العُلَماء، وعدَّ العلمَ بالعصرِ شرطاً: «أن يَكونَ عارِفاً بزَمانِه مُقبِلاً على شأنه»: **الكافي في فقْه أهلِ المَدينَةِ المالِكيّ**، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، 1413-1992، ص: 610



4- قَواعد التوليد الدَّلاليّ واستخراج المِعاني من الألفاظ المفردَة والتَّراكيب:

تتولَّدُ المِعاني في العربيّة بقَواعد التّوليد المعروفَة في الإعراب والصّرفِ والمعجَم والمجاز وغيرِها؛ فَمن ذلِكَ: الفرقُ بحَرَكة في وسَط الكلمة بينَ مَعنييْن في الكلمة الواحدَة، كاللُّمَزَة واللُّمْزَة والضُّحَكَةِ والضُّحْكَة[1]... والفرقُ بينَ المِعْنَيين المتقاربَيْن بتغيير حرف في الكلمة حتّى يكونَ التقارُب بين اللّفظيْنِ كالتّقارُبِ بين المِعنيينِ، نحو نضح ونضخ، والشَّروب والشَّريب... والفرق بين المِعاني المختلفَة بالاشتقاقِ من أصل واحدٍ، نحو المبطَّن للخَميص، والبَطين للعظيم البَطن، والمِبْطون للعليل البَطن. ومن طرُق التوسُّع والتّوليد اللّجوءُ إلى المِجازاتِ؛ **ففي المَجاز وُجوهٌ من التّركيبِ كالحذفِ، والزياداتِ، والتّقديم، والتأخير والحَمْل على المعنى، والتَّحريف، والاتّساع**. ومن طرُق التَّوليدِ الاشتقاقُ الصَّرفيُّ بأنواعه المختلفةِ التي فصَّلَ فيها ابنُ جنيّ في الخَصائص، فتلك وغيرُها طرُقٌ ووجوهٌ لاستخراجِ المِعاني؛ قالَ ابنُ قتيْبَةَ: «وبكلٍّ هذه المذاهبِ نَزَلَ القُرآنُ؛ ولذلِكَ لا يقدرُ أحدٌ من التَّراجمِ على أن ينقُلَه إلى شيء من الألسنَةِ...» [2].

وبابُ توليد المِعاني بتوليد الألفاظِ واستخراجِ بعضِها من بعضٍ واشتقاقِ فُروعها من أصولِها أكثرُ من أن يُحصى، وفي القُرآن الكَريمُ نماذجُ كثيرةٌ من ذلِكَ.

***

الأصلُ الخامسُ: مفاهيم ومُصطلَحات في البناء والتأليف والرّبط بين أجزاء النّصّ تشملُ الألفاظَ والمِعاني ولا تقتصرُ على التَّحسينِ البديعيّ:

تُعدُّ هذه المفاهيمُ البنائيّةُ الرّابطَةُ من صَميم بَلاغة الخِطاب القُرآنيّ[3] في مَباحثِ علوم القُرآن والبَلاغة العربيّة: وقَد نظَمَ العلماءُ هذه الروابطَ أو العَلاقاتِ في سلْكِ البَديع الذي به يحسُن الكَلامُ من جهةِ البناءِ

1 - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص: 15.

2 - تأويل مُشْكل القُرآن، لابن قُتيبة، ص: 21.

3 - عُنَيْت كثيرٌ من الدّراساتِ العربيّةِ الحَديثَةِ بالبحث في ظاهرة البلاغَة النّصّيّةِ للخطابِ القُرآنيّ، منها على سبيل المثالِ لا الحَصر، المؤلَّفاتُ التاليةُ:

- التَّرابُطُ النّصّيّ في ضَوءِ التّحليلِ اللّسانيّ للخِطابِ، خليل بن ياسر البطاشي، دار جَرير للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 1434-2013.



اللفظيّ والصّياغة التّركيبيّة، ولكنَّ حقيقةَ الوظيفَة التي تُسندُ إلى هذه العَلاقاتِ تُثبتُ أنّها لا تربطُ بينَ الألفاظِ فحَسب، ولا تزيّنُ العبارَةَ بزينَةٍ الألفاظِ الزّائدَةِ مُجرَّدَةً عَمّا يُقابلُها من المِعاني إلا مَعْنى التّوكيد، بَل نجدُ أنّ الرّوابطَ التي تشدُّ أجزاءَ النّصِّ الفصيحِ تُقيمُ وضعاً دلالياً وهيئةً فكريّةً ثقافيّةً خلفَ الروابطِ اللّفظيّةِ، وهو أمرٌ أثبَته بعضُ البلاغيّينَ والنّقّادِ عندَما ذهَبوا إلى أنّ الألفاظَ خَدَمٌ للمعنى...

نماذجُ من وظائف هذه المَفاهيم التأليفيّة النّاظمَة:

«فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا» [النّساء:74].

*فاء التفصيل أو التّفريع: الفاء: إمّا للتفريع، تفريعِ أمر على آخرَ، أي فُرّع «فليُقاتِلْ» على «خُذوا حِذْرَكُم فانفِروا» [النساء: 71]، أو هي فاء فصيحة، أفْصحَت عمّا دَلّ عليه ما تقدّمَ من قوله: «خُذوا حِذركمْ» وقوله: «وإنَّ منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ» [النساء: 72] لأنّ جميعَ ذلكَ اقْتضى الأمر بأخذ الحِذر، وهو مهيّء لطلب القتال والأمرِ بالنفير والإعلامِ بمن حالهم حالُ المتردّد المتقاعس، أي فإذا علمتم جميعَ ذلكَ، فالذين يقاتلونَ في سَبيل الله هم الذين يشرونَ الحياةَ الدنيا بالآخِرَة لا كُلّ أحد.

- الجَنى الدّاني من جَماليّات النّصّ القُرآنيّ، أسامة عبد العزيز جاب الله، عالَم الكتُب الحديث، إربد–الأردن، ط.1، 2013.
- لسانيّات النّصّ القُرآنيّ بينَ النّظريّة والتّطبيق، أشواق محمد إسماعيل النجار، عالَم الكتب الحَديث، إربد–الأردن، ط.1، 2013
- الإحالَة وأثرها في تَماسُك النّصّ القُرآنيّ، أنس بن محمود فجّال، منشورات نادي الأحساء الأدبيط.1، 1434-2013
- **الخطاب القُرآنيّ ومَناهِج التأويل، نَحو دِراسَةٍ نقديّةٍ للتأويلاتِ المُعاصرَة**، عبد الرّحمن بودرع، نَشر مركز الدّراسات القُرآنيّة، الرّابطَة المحمّديّة للعُلَماء، ط.1435-2014م.
- النّحو القُرآنيّ في ضوء لسانيات النّصّ، هَناء محمود إسماعيل، دار الكُتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1433-2012
- المؤشراتُ المقاميّة في القُرآنيّة، مُنى الجابري، الانتشار العربيّ، بيروت، ط.1، السنة: 2013
- الأمثال القُرآنيّة، دِراسَة في مَعايير النّصّيّة ومَقاصد الاتّصال، فَتْحي محمّد اللّقاني، دار المحدِّثين، القاهِرَة، ط.1، 1429-2008م
- البَيان في رَوائع القُرآن، تَمّام حَسّان، عالَم الكُتب، مَكتبَة الأسرة، ط.2، 2003م.
- المؤصول لَفظاً المفْصول مَعْنىً في القُرآن الكَريم، خُلود شاكِر العَبْدليّ، دار ابن الجَوزيّ، السّعودية، ط.1،- 1431هـ



وإسنادُ القتال المأمور بع إلى أصحاب هذه الصلة وهي: «يَشرونَ الحَياةَ الدُّنيا بالآخرة» للتنويه بفضْلِ المقاتلينَ في سبيل الله؛ لأنّ في الصِّلة إيماءً إلى علّة الخَبر، أي يَبعثُهم على القتال في سبيل الله بَذْلُهم حَياتَهم الدنيا لِطلَبِ الحَياة الأبَديّة، وفضيحة أمر المبطِّئين حتى يرتدعوا عن التخلّف، وحتّى يكشف المنافقون عن دخيلتهم، فَكانَ مَعنى الكلام: فليُقاتِلْ في سبَيل الله المؤمنونَ حقّاً فإنّهُم يَشرونَ الحياةَ الدنيا بالآخرةِ.

ولا يفهمَنَّ أحد من قوله تَعالى: «فليقاتلْ في سَبيل الذين يشرونَ» أنّ الأمرَ بالقتال مُختصٌّ بفَريق دونَ آخرَ؛ لأنّ بذلَ الحياة في الحُصول على ثوَاب الآخِرة شيءٌ غيرُ ظاهرٍ حتّى يعلّقَ التكليف به، وإنّما هو ضمائرُ بين العباد وربّهم، فتعيّن أنّ إسنادَ الأمر إلى أصحابِ هذِه الصِّلة مَقصودٌ منه الثناءُ على المجاهدينَ، وتحقيرُ المبطّئين، كَما يقولُ القائلُ: «ليس بعُشِّكِ فادْرُجي». فهذا تفسير الآية بوَجْه لا يَعتريه إشكالٌ. ودخل في قوله: «أو يَغلِبْ» أصنافُ الغَلبَة على العَدوّ بقتلِهم أو أسْرهِم أو غنم أموالهم.

وإنّما اقتصر على القَتل والغَلَبة في قوله: «فيُقتل أو يَغْلِبْ» ولم يَزِدْ أو يُؤسَرْ، إبايةً من أن يذكرَ لهم حالة ذَميمَة لا يَرضاها الله للمُؤمنينَ، وهي حالةُ الأسْرِ؛ فَسَكَت عنها لئلاّ يَذكرَها في مَعرِضِ التَّرغيبِ وإن كانَ للمسلم عليها أجرٌ عظيم أيضاً إذا بَذَلَ جُهدَه في الحَرب فغَلَبَ إذ الحَربُ لا تخلو من ذلكَ، وليس بمأمورٍ أن يُلقِيَ بيَدِه إلى التَّهلُكَة إذا علمَ أنّه لا يُجْدي عنه الاستبسالُ، فإنّ من منافع الإسلام استبقاءَ رجاله لدفاع العدوّ.

وقد اكْتفى في الحالَتين بالغاية، لأن غايةَ المغلوبِ في القتالِ أن يقتلَ، وغاية الذي يقتل أن يغلبَ ويغنمَ، فأشرفُ الحالتين ما بدء به من ذكر الاستشهاد في سبيل الله، ويليها أنْ يقتل أعداء الله، ودون ذلك الظفر بالغنيمة، ودون ذلك أن يَغْزُوَ فلا يصيبَ ولا يُصابَ[1].

*ومن المفاهيم التأليفيّة النّاظمَة مُراعاةُ صحَّةِ النّسَق بالعَطفِ والوَصلِ أو بالانقطاعِ والاستئنافِ:

كما في قولِه تعالى: «**لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدُبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ**» [آل عمران: 111]. قَد يَنصرفُ الفهمُ عندَ قراءَةِ الآيةِ أو سَماعِها إلى أنّ قولَه تعالى «لا يُنْصَرونَ» معطوف على جواب الشرط «**يُوَلُّوكُم**»، وأن المعنى: إن يَحصُلْ منهُم قتالٌ لكُم يكُن الجَزاءُ أنهم يُوَلّونَكُم الأدبارَ وأنّهُم لا يُنْصَرونُ. وهذا خلافُ المعنى المرادِ الذي أعْرَبَ عنه ثُبوتُ نونِ الرّفعِ في الفعل «**يُنصَرونَ**»، فثُبوتُ العَلامَة دليلٌ على

1 – تَفسير البَحر المحيط، وتَفْسير التَّحرير والتّنوير: تَفْسير الآيَة 74 منْ سورَة النّساء.



أنّ الفعلَ مُستأنفٌ وليسَ مَعطوفاً على جَواب الشَّرط «**يُوَلُّوكُم**»؛ لأنّه لو كان معطوفًا على جواب الشرط لجُزِمَ بحذفِ النّونِ، كما حذفت في قول الله تعالى: «**وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ**». [محمد:38]؛ لأنّ المعْطوفَ على الجَوابِ جوابٌ، ويدلُّ الاستئنافُ على إخبارٍ من الله سُبحانَه بنفي نُصرَتِهم نَفْياً مُطلقًا، قاتَلوكم أم لم يُقاتِلوكم؛ لأن مانعَ النَّصرِ الكُفرُ، لا التَّوليةُ المعلّقة بالمقاتلة[1]، ففي العُدولِ عن العَطفِ على جملة الجواب إلى الاستئنافِ، أو جَعْلِه مَعطوفاً على التَّرْكيبِ الشَّرطيّ برمَّته، إشارة إلى أنّ هذا دَيْدَنُهم لو قاتلوكم، وكذلك في قتالهم غيرَكُم، وقد أفادَ حرفُ ثمّ ترتيبَ الإخبار وتَراخِيَ الرُّتبة. ومَعنى التَّراخي في الرُّتبة أنَّ «رتبة مَعْطوفها أعظمُ من رُتبة المعطوف عليه في الغَرَض المسوقِ له الكلامُ. وهو غَيرُ التّراخي المجازيّ؛ لأن التّراخيَ المجازيَّ أنْ يشبَّه ما ليسَ بمُتأخّر عن المعطوف بالمتأخّر عنه، وهذا كلّه وعيدٌ لهُم بأنهُم سيُقاتِلونَ المسلمينَ، وأنّهم يَنهزمونَ، وإغراءٌ للمُسلمينَ بقتالهم»[2]. ولعلَّ الوقفَ على الأدبارِ يَقتضيه المعْنى، فلا وقفَ إلا على تَمام، ولا استئنافَ إلاّ بعدَ انقطاعٍ.

وهكَذا، فإن لم توجَدْ روابطُ تشدُّ أجزاءَ الكلامِ بعضَها ببعضٍ تعَيَّنَ وُجودُ دعاماتٍ تُؤذِنُ باتّصالِ الكَلام، وقَرائنَ معنويّةٍ تُؤْذنُ بالرّبطِ، وهو ما سمّاه الزّركشي **بالمَزْج المَعنَويّ**.

ومن المفاهيمِ التّأليفيّة: مَفْهوم الاحتباك أو الحَذفُ التَّقابُليّ: وهو إيرادُ المقابلات؛ ومنه في الآيَة السابقَةِ أنّ ذِكْرَ القتل أولاً دليلٌ على السَّلامة ثانياً، وذكْر الغالبية ثانياً دليلٌ على المغلوبية أولاً؛ وربُما دَلَّ التعبيرُ بسَوف على طول عُمر المجاهِد غالباً خلافاً لما يَتوهَّمُه كثيرٌ من الناس، إعلاماً بأنّ المدارَ على فِعل الفاعلِ المختار، لا على الأسبابِ. وقَد نُسب إلى البقاعيّ صاحبِ كتابِ "نَظم الدُّرَر" كتابٌ سماه "الإدْراك لفنّ الاحتباك"، والاحتباكُ أو **الحذفُ التَّقابُليّ** «أن يُحذَفَ من الأول ما أثبِتَ نظيرُه في الثاني، ومن الثاني ما أثبِتَ نظيرُه في الأوّل؛ كقوله تعالى: (ومَثلُ الذين كفروا كمَثَل الذي يَنعِقُ) الآية، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنعِقُ والذي يُنْعَقُ به، فحذفَ من الأول "الأنبياء" لدلالة الذي يَنعِقُ عليه، ومن الثاني الذي يُنْعَقُ به لدلالة "الذين كفروا" عليه[3]. وقوله (وأدْخِلْ يدَكَ في جَيبِكَ تَخْرُجْ بَيضاءَ) التقدير: تَدخُلْ غَيرَ

1 - انظر: البحر المحيط: تفسير الآية 111 من آل عمران، والدر المصون: نفسه.

2 - تفْسير التَّحرير والتّنوير: تفْسير الآيَة 74 منْ سورَة النّساء

3 - بل سبقَ سيبويْه إلى الإشارةِ إلى هذا المعْنى، في قولِه في "**الكتاب**"، باب استعمالِ الفعلِ في اللّفظِ لا في المعنى لاتِّساعِهم في الكَلام والإيجازِ والاختصار: « ومثله في الاتساع قوله عز وجل: "ومَثَلُ الذينَ كَفَروا كمَثل الذي ينْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلاّ دُعاءً ونداءً "، فلَم يُشبَّهوا بما يَنعِقُ، وإنما شُبِّهوا بالمنْعوقِ به. وإنَّما المعْنى: مَثلُكم ومَثلُ الذينَ كَفَروا كَمثلِ



بَيضاءَ، وأخْرِجْها تَخْرُجْ بَيضاءَ؛ فحذفَ من الأول تدخلْ غيرَ بيضاءَ، ومن الثاني وأخْرِجها. وقالَ الزّركشي: وهو أنْ يجتمعَ في الكَلام مُتقابلانِ فيُحذف مِن كُلّ واحدٍ منهُما مقابِلُه لدلالةِ الآخَر عَليه كقَوله تَعالى: «أمْ يَقولونَ افْتراه قُلْ إن افْتَرَيتُه فَعَليَّ إجْرامي وأنا بَرِيءٌ ممّا تُجْرِمونَ» والتّقديرُ: إن افْترَيتُه فَعليَّ إجْرامي وأنتُم بُرآءُ منه، وعَليكُم إجْرامكُم وأنا بَرِيءٌ ممّا تُجْرِمونَ[1].

ولكنّ فنَّ الاحتباكِ الذي يجمَعُ بينَ الحَبْك وبين الحَذفِ ويتولَّى التّنسيقَ في التَّوزيع، مُقيَّدٌ بقُيودِ الحَذف؛ إذْ لا شكَّ في أنّ المفسّرينَ لم يَعْدلوا إلى تَقديرِ محذوفٍ إلاّ بقواعِد الترجيح وهي: تقدير مَحذوف في آيةٍ بمَذكور في آية أخرى، أي الاستعانَةُ بالقُرآن في تقدير محذوفٍ في مكانٍ آخَرَ من القُرآن، قالَ العزُّ بنُ عبد السلام: «**وتقدير ما ظهر في القرآن أولى من كل تقدير**» [2]

ومثالُ ذلك ما ذكَرَه بعضُ النُّحاةِ والمفسِّرين في تفسير قَوله تَعالى: «يا أهلَ الكتابِ لا تَغْلوا في دينِكُم ولا تَقولوا على الله إلا الحَقَّ، إنّما المسيحُ عيسى بنُ مَريمَ رَسولُ الله وكلمتُه ألقاها إلى مريمَ وروحٍ منه فآمنوا بالله ورُسُلِه ولا تَقولوا ثَلاثة». من أنّ كلمةَ ثلاثة، في قوله تعالى: «ولا تَقولوا ثَلاثةٌ» رُفِعَت بمَحْذوف، «هم ثلاثةٌ» أو «آلهتُنا ثلاثةٌ» أو «هو ثالثُ ثلاثة»، وقد رَجّحَ بعضُ المفسرين ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، ومنهم العزُّ بن عبد السلام وأبو حيان، لأنّ له نظيراً في القرآن الكَريم؛ وهو قولُه تعالى «لقَدَ كَفرَ الذينَ قالوا إنّ الله ثالثُ ثَلاثَةٍ».

ومن المفاهيمِ التأليفيّة: المطابقَةُ بين شَيئَيْن وبين ما يُوافقُ وما يُخالفُ، أو إلحاقُ النظير بالنَّظير:

النصُّ القُرآنيُّ تترابطُ آياتُه وتراكيبُه وألفاظُه ويَتعلَّقُ بَعضُها ببعض، وعندَ التّأمُّل يَظهرُ أنّ القُرآنَ الكريمَ كُلّه « **كَالكَلمَةِ الواحِدَة** »؛ ولذلِكَ وجَبَ عندَ تَفسيرِ كلِّ آيةٍ، البحثُ عن «كونِها مُكمِّلةً لِما قبلَها أو

النّاعقِ والمنْعوقِ به الذي لا يَسْمَعُ. ولكنَّه جاءَ عَلى سَعةِ الكَلامِ والإيجازِ لعلمِ المخاطَبِ بالمعْنى» الكتاب، لسيبَوَيْه، تحقيق عبد السَّلام محمّد هارون، مَكْتبَة الخانجي، القاهِرَة، ج:1/ص:212ض.

1 - **الإتقان للسيوطي**: تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، 1427-2006، ج2، ص:831

2 - **قَواعد التَّرجيح عندَ المُفَسّرين، دراسة نظريّة تَطبيقيّة،** حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.1،1417-1996، ص: 443.



مُستقلّةً، ثُمّ المستقلّةُ ما وجه مناسبَتِها لما قبلَها، ففي ذلِكَ علمٌ جمٌّ، وهكذا في السُّوَرِ، يُطلَبُ وجهُ اتِّصالِها بما قبلَها وما سيقَت لَه»[1].

والآياتُ يَرتبطُ بعضُها ببَعضٍ إمّا لتعلُّق الكَلامِ بعضِه ببعضٍ وعَدمِ تَمامه بالأولى، وإمّا لكوْنِ الثانية للأولى على جِهَةِ التّأكيدِ والتّفسير أو الاعتراض، وإما ألاّ يظهرَ وَجْهُ الارتباط بل يظهر أن كلَّ جُملةٍ مُستقلّة عن الأخرى وأنها خلاف النوع المبدوء به؛ فتَكون مَعطوفةً على ما قَبلَها بحَرف من حُروف العَطف المشتَرك في الحُكم أو لا. من ذلِكَ قولُه تَعالى: «يَعْلَمُ ما يَلِجُ في الأرْضِ وما يَخرجُ مِنها وما يَنزِلُ مِن السّماءِ وما يَعرجُ فيها»[2]. وفائدةُ العَطفِ جَعلُ المعْطوفِ والمعْطوفِ عليه كالنّظيرينِ والشَّريكَينِ وقَد تَكونُ العلاقةُ بَينهُما التّضادَّ؛ وهذا كمُناسَبة ذِكْر الرّحمةِ بعد ذِكْرِ العذابِ والرّغبةِ بعدَ الرّهبةِ. وعادةُ القُرآن الكَريم إذا ذَكَر أحكاماً ذَكَرَ بعدَها وعْدا ووعيداً ليكونَ ذلكَ باعثاً عَلى العَملِ بما سَبقَ ثم يذكرُ آياتِ التّوحيدِ والتّنزيه ليُعلمَ عِظَمُ الآمرِ والنّاهي. ويُسمّى هذا الضّربُ من التأليفِ تنظيراً؛ وذلِكَ نحو قولِه تَعالى: «كَما أخْرجَكَ رَبُّكَ من بيتكَ بالحَقِّ» عَقِبَ قَولِه: «أولئكَ هُمُ المؤمنونَ حقاً. لهم دَرَجاتٌ عندَ رَبِّهم ومَغفرةٌ ورزقٌ كَريمٌ» فإنّ الله سُبحانه أمرَ رَسولَه صلّى الله عليه وسلّمَ أن يَمْضِيَ لأمرِهِ في الغَنائمِ على كُره منْ أصْحابِه، كما مَضى لأمره في خُروجه من بَيته لطلَبِ العير وهُم كارهونَ، وذلكَ أنهم اخْتلَفوا في القِتالِ يومَ بَدرٍ في الأنفالِ وحاجّوا النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلّم وجادَلوه فكَرِهَ كثيرٌ منهُم ما كانَ مِن فِعل رَسولِ الله صلّى الله عليه وسلّمَ في النَّفل فأنزلَ الله هذه الآيةَ وأنْفَذَ أمرَه بها وأمَرَهُمْ أن يَتقوا الله ويطيعوه ولا يعترضوا عليه فيما يفعَلُه مِن شَيءٍ ما بَعدَ أن كانوا مُؤمنينَ، ووَصفَ المؤمنينَ ثم قالَ: «كَما أخْرَجكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتكَ بالحقِّ وإنّ فريقاً من المؤمنينَ لَكارِهونَ»؛ يُريدُ أنّ كَراهَتَهُم لِما فعلْته من الغَنائمِ ككَراهَتِهم للخُروجِ مَعَكَ[3].

ومن المفاهيمِ التأليفيّة: المضادَّةُ أو التّضادُّ:

المضادّةُ أو التّضادُّ، وهو أن يذكرَ قَوماً ويذكرَ صفاتِهم، ثمّ يَرجعُ إلى الحَديثِ عن قَومٍ آخَرينَ؛ ومن أمثلَتِه قَولُه تَعالى في سورَةِ البَقَرة: «إنّ الذين كَفروا سواء عليهم أأنذرْتَهُم أم لم تُنذِرْهُم لا يُؤمنون»، ثمّ رَجَعَ إلى الحَديثِ عن المؤمنينَ فلما أكمله عَقبَ بما هو حَديثٌ عن الكُفّار، فالجامعُ بين الآيَتَيْن علاقةُ التّضادّ،

1 - **البُرهان في عُلوم القُرآن**، للزّركشي تحقيق: أبي الفَضل الدّمياطي، دار الحَديث، القاهِرَة، 1427-2006، ص:38.

2 - سبأ: 2.

3 - **البُرهان في عُلوم القُرآن**، ص:44-45



وحكمتُه والقصدُ منه التشويقُ والثُّبوتُ على القَصدُ تأكيدُ أمرِ القُرآن والعَمل به والحثّ على الإيمانِ به. ثمّ لما فَرغَ قالَ: «وإن كُنتُم في رَيبٍ مما نزّلنا عَلى عَبدِنا فأتوا بسورةٍ من مثلِه»[1] فرجع إلى الأول.

ومن المفاهيمِ التأليفيّة: الاستطرادُ:

وهو ذِكرُ الشيءِ ثمّ الاستطرادُ منه إلى ما فيه تَعقيبٌ على الأوّلِ، لِما فيه من القَصدِ إلى إبرازِ الفائدةِ من المعقَّبِ به. من ذلِكَ قولُه تَعالى: «يا بَني آدمَ قَد أنزلْنا عَليكُم لباساً يُواري سَوْءاتِكُم وريشاً ولباس التّقوى ذلكَ خيرٌ ذلكَ من آياتِ الله لعلّهُم يذّكّرونَ»[2]؛ فقَد عقبَ بذِكْرِ بُدُوِّ السَّوْءاتِ وخَصفِ الوَرَقِ عليها إظهارا للمِنّةِ فيما خلق الله مِن اللِّباسِ ولِما في العُرْيِ وكَشفِ العَورةِ من المهانة والفَضيحةِ وإشعاراً بأنّ السّترَ بابٌ عَظيمٌ من أبواب التّقوى[3].

هذه المفاهيمُ التأليفيّةُ تُبيِّنُ بما لا يَدَعُ مجالاً للغُموضِ دقّةَ العلاقةِ بينَ أجزاءِ النّصّ ووُجوه المناسبَةِ والملاءَمَةِ. وتتنوّعُ هذه المفاهيمُ وتتعدّدُ في النّصّ القُرآنيّ تبعاً لأوجه التأليفِ وأنواعِه ومناسباتِه. ونتيجةُ ذلكَ أنّ **النّصَّ القُرآنيّ نَصّ مُتماسكٌ تَترابطُ ألفاظُه تَرابُطاً لغوياً نحوياً مَتيناً، ويُنشئُ التّرابُطُ نظاماً ومعماراً مُحكَماً لا يقبلُ التّجزيءَ، حتّى قالوا إنّ القُرآنَ الكَريمَ كلَّه كالسّورةِ الواحدَةِ، يذكُرُ الشيءَ في سورةٍ ويأتي بالجَوابِ في سورةٍ أخرى[4]، نحو: «وقالوا يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليهِ الذِّكرُ إنّكَ لمَجْنون»، وجوابه: «ما أنتَ بنِعْمةِ رَبّكَ بمجْنونٍ»[5]، فالكَلامُ القُرآنيُّ كلُّه في جَرَيانٍ كالماءِ المُنسجِمِ؛ وكلّما قَويَ الانسجامُ حسبْتَ فقراتِه موزونةً بلا قَصدٍ[6]، نحو قولِه تعالى: «وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمنْ شاءَ فلْيؤمِنْ ومَن شاءَ فلْيكفُرْ»[7]، وقولِه: «واصْنَعِ الفُلكَ بأعيُنِنا ووحْيِنا»[1]، وقولِه: «والله يَهدي مَن**

---

1 - البقرة: 23.

2 - الأعراف: 12

3 - **البُرهان في عُلوم القُرآن**، ص:47

4 - **مُغْني اللّبيب عَن كتُب الأعاريب، لابن هِشام الأنصاريّ، تحقيق عَبْد اللّطيف محمّد الخَطيب، نَشر المجلِس الوطنيّ للثّقافَة والفنون والآداب، السلسلة التُّراثيّة، ط.1، الكُويْت، 1421هـ / 2000م، ج:3، ص:336–340.**

5 – **القَلَم: 2.**

6 – **مُعتَرَك الأقران، ج:1، ص:295...، والإتقان، ج:1، ص: 908–910.**

7 – **الكهف: من الآيَة: 29.**



يشاءُ إلى صراطٍ مُستقيمٍ»[2]، وقولِه: «نَبِّئْ عِبادي أنّي أنا الغَفورُ الرّحيمُ، وأنّ عَذابي هو العَذابُ الأليمُ»[3].

تختلفُ ألفاظُ القُرآن الكريمِ ولا تَراها إلاّ مُتّفقةً، وتفترِقُ ولا تَراها إلاّ مُجتمعةً، وتذهَبُ في طَبَقاتِ البيانِ وتَنتقلُ في مَنازِلِ البلاغةِ، وأنتَ لا تعرِفُ منها إلاّ روحاً تُداخلُك بالطّرَبِ، وتُشرِبُ قلبَكَ الرّوعَةَ... فأنتَ في القُرآن حتّى تفْرغَ منه، لا تَرى غيرَ صورةٍ واحدةٍ من الكَمالِ وإن اختلَفَت أجزاؤُها في جهاتِ التّركيبِ وموضِعِ التأليفِ وألوانِ التّصويرِ وأغراضِ الكَلامِ، كأنّها تُفضي إليكَ جُملةً واحدةً حتّى تُؤخَذَ بها[4].

***

1 – **هود: من الآيَة: 37.**

2 – **البقرَة: من الآيَة: 213.**

3 – **الحجر: 49–50.**

4 - **انظرْ التّفصيل في كتاب: إعجازُ القُرآن والبَلاغَةُ النبويّة، ص:240–241.**



خُلاصَة البَحث:

وفي خاتمةِ الحديثِ عن أصولِ التّفسيرِ اللغويّ والبيانيّ للقُرآن الكَريمِ، ننتهي إلى ما بدأنا به وهو اقتراحُ أصولٍ تفسيريّةٍ لغويةٍ أشمَلَ من قَواعدِ التفسيرِ اللّغويّ التي انتُهِجَت سابقاً؛ ولا يصحُّ اقتراحُ أصلٍ من هذه الأصولِ إلاّ باقتراحِ الزاويةِ المنهجيّةِ التي يَنبغي أن تُعتَمَدَ لاستخلاصِ أصولٍ تَفسيريّةٍ لغويّةٍ تَجمعُ وتختصرُ الرؤيةَ التفسيريّةَ اللغويةَ للقُرآن الكريم، وتُخلِّصُها مما الْتَبَسَ بها. وقَد جاءَ هذا البحثُ بمَعالمَ أولى لمشروعٍ تفسيريّ لغويّ يُرامُ به استقراءُ قَضايا وإشكالاتٍ يَحصلُ منها مجموعٌ يُفيدُ العلمَ بأصولِ التّفسير اللّغويّ.

وقَد **استعرضَ البَحثُ واقعَ التّفسيرِ اللُّغويّ** من خلالِ ما وُضع من مَصادرَ ومَراجعَ، ومُشكلَةَ المنهجِ التي تُختَصرُ في عدمِ وجودِ تفسيرٍ لغويّ واضحِ المعالِمِ شاملِ القَواعدِ مُتماسكِ البُنيانِ، وأبدى مَلاحظَ على الطّرقِ التي سُلِكَت في البيانِ اللغويّ لمعاني القُرآن الكَريم، ثمّ سَعى بعض إلى تَقْديمِ مُقْتَرَحاتٍ منهجيّةً للإسهامِ في وضعِ أصولٍ لتفسيرٍ لغويّ للقُرآن الكَريم. أعمّ وأشمَلَ من الموجودِ، وأكثرَ إحاطةً بالظّاهرة اللغويّة القُرآنيّة، وذلِك برسم نَسَقٍ أو نظمٍ يُدرجُ في التّفسيرِ كلَّ المباحث اللغويّة من أصغرِ وحداتها الصّوتيّة إلى أعلاها ممّا يتعلّق بالنّصّ والسّورة في حرَكةٍ تحليليّةٍ تَفسيريّةٍ واحدةٍ من غيرِ عزلِ مرتبةٍ عن أخرى...

أمّا أصولُ التفسير اللّغوي فالمَقصودُ بها قَواعدُ بيان المَعاني القُرآنية بما ورَدَ في كلام العرب، ومَصادر هذا البيان. وأمّا اقتراحُ أصولٍ للتفسيرِ اللغويّ فستلزمُ أولاً التوسُّلَ إلى هذا العلم بمنهجٍ ومَبادئَ للوُصولِ إلى الأصول:

فأمّا المَنهجُ فينُصُّ على مُراعاةِ ما يَقتضيه لسانُ العربِ من العلمِ بمَعاني الألفاظِ والتّراكيبِ زمَنَ التّنزيل، والعنايَةِ بعلوم كلماتِ القُرآن المفردَة، والعنايةِ بنحوِ القُرآن وصرفِه، وطُرق دلالة الألفاظ على المعاني، والعنايَةِ بالمِعاني التّركيبيّة؛ وبالتأليف في بَلاغة القرآن وعلم المناسبات وفَواتح السُّوَر وفَواصل الآي وإعجاز القرآن الكَريم. ومُجاوَزَة ما وقَفَت عندَه مناهجُ التّفسير التي اعتَمَدَت على علوم الآلَة اللغويّة واقْتصَرَت على حُدودِ ما يُعبرُ عنه الفرعُ اللّغويّ دونَ غيرِه

وأمّا مَبادئُ تأصيلِ تَفسيرٍ لغويٍّ للقُرآن الكَريم، فَمنها مُراعاةُ الاقترانِ المتعدّد، في التفسير، ومُراعاةُ هيمَنة لسان القرآن على اللسان العربيّ عامّةً، واستيعابُ ما مَضى والإفادَة مما وُجدَ اليومَ، ثمّ الدخول في مرحلة التركيب، بتأسيس كلام منهجيّ جديد في التأصيل اللغويّ للتفسير، ومن المبادئِ الانتقالُ من القراءَة



الجُزئيّة في تَفسير القُرآن الكَريم وتأويله، إلى القِراءَة الكُلّيّة النّسقيّة المتَرابطَة، التي تَقودُ إلى إدراك أوجه التّناسُب والرّوابطِ وشِباكِ العلائقِ، بين كلماتِ الآية، وآياتِ السورَة، وسورِ القُرآن كلِّه، بحثاً عن وحدةِ النّصّ وتركيبتِه الجامعَةِ هيئةً لغويةً ومضموناً جامعاً.

ويُرادُ لهذه المبادئ المنهجيّة التي يُرامُ بها وضعُ أصولٍ لغويّةٍ لبَيان القُرآن الكريم وتَفسيرِه، أن تُساعدَ على بناءِ مَلَكَةٍ تفسيريّةٍ تفتَحُ وتكشفُ للمفسّر خصائصَ الأسلوب وقَوانينَ النظمِ والتّركيب، وكلُّ ذلكَ يُعينُ على تفسيرِ المراداتِ والمقاصدِ واستنباطِ دقائق الأحكامِ.

وأمّا الأصولُ فيُرادُ بها بناءُ نسقٍ لغويٍّ لأصول التفسيرِ، يُستَقْرى فيه ما أُلِّفَ في علوم لغةِ القرآنِ الكريم صوتاً وصرفاً وتراكيبَ وبلاغةً، واستثمارِ ما أسهَمَ بِه عُلَماءُ عُلوم القُرآنِ وبلاغيُّوه القُدَماء والباحثونَ فيه من المعاصرينَ، وذلِكَ لاستثمارِ المعرِفَةِ اللُّغَوِيَّةِ وإخْراجِها إلى مَيْدانِ التَّطْبيقِ عَلى نُصوصٍ عاليةٍ في البَيانِ والبَلاغَةِ، في التّفسير؛ وذلِكَ لاستكشافِ ما يُمكنُ أن تُقدّمَه تلك العُلومُ القَديمةُ والدّراساتُ الحَديثةُ من جَديدٍ في تحليلِ النصّ القرآنيّ واستكشافِ بنياتِه اللغويّةِ الدّاخليّةِ والوُقوفِ على بَلاغَةِ تَماسُكِه وجَمالياتِ انسجامِ عناصرِه، والوُقوفِ على مَعانيه الكلّيّةِ.

من هذه الأصولِ المنهجيّةِ مُراعاةُ مقتضى اللغة العربيّة زَمَن التنزيل، في البحث عن مَعاني ألفاظ القرآنِ، ومنها الرؤية الكلّيّةُ في النّظرِ إلى النّصّ القُرآنيّ برُمّته، بناءً على قاعدةِ أنّ «أكثر لطائف القرآن مُودَعَةٌ في التّرتيبات والرّوابط»، ومنها مُراعاةُ قاعدَة "المناسَبَة أو التّناسُب" في وضْعِ أصولٍ لغويّةٍ للتّفسير، ومنها استكشافُ الشبكَة التّركيبيّة الدّلاليّة للكلماتِ القُرآنيّة، ويدخلُ تحتَها العلمُ باتّساع دلالات الكلمة القُرآنيّة، والعلمُ بقانون توزيع الكَلمات وتثبيتها في أحياز معيّنةٍ من التّركيب، وبالربطِ بينها بروابطَ لفظيةٍ مُضمرةٍ وظاهرةٍ بموجبِ المعنى والمقاصد، والعلمُ بشبكَةِ الضمائر في القرآن الكريم وقانون توزيعها، ومنها العلمُ بقَواعد التوليد الدَّلاليّ واستخراج المعاني من الألفاظ المفردَة والتَّراكيب، ومنها استقْراءُ المفاهيم والمصطلَحاتِ ذواتِ الدّلالَةِ في البناء والتأليف والرّبط بين أجزاء النّصّ القُرآنيّ. فهذه المفاهيمُ التأليفيّةُ تُبيِّنُ دقّةَ العَلاقةِ بينَ أجزاءِ النّصّ ووُجوه المناسبَةِ والملاءَمَةِ. وتتنوّعُ هذه المفاهيمُ في النّصّ القُرآنيّ تبعاً لأوجه التأليفِ وأنواعِه ومناسباتِه.

والمرادُ من المبادئِ المنهجيّة الرّاعيّةِ ومن الأصولِ الضّابطَةِ أن يتوصَّلَ المفسِّرُ إلى نتيجةٍ مفادُها أنّ النّصَّ القُرآنيّ نَصّ مُتماسكٌ تَترابطُ ألفاظُه تَرابُطاً لغوياً نحوياً مَتيناً، ويُنشئُ التّرابُطُ نظاماً مُحكَماً لا يقبلُ التّجزيءَ، وكأنّه كلّه كالسّورةِ الواحدَةِ. فَلا يصحُّ تفسيرُ كلمةٍ أو آيةٍ أو عبارةٍ أو تَركيبٍ من القُرآن الكريم إلاّ إذا روعِيَت المبادئُ المنهجيّةُ وأحيطَ التّفسيرُ بالأصولِ الضّابطَةِ رعايةً له من التّجزيءِ والتّفكيكِ، حتّى يَغدُوَ



المفسّرُ ذا مَلَكَةٍ كلّيّةٍ جامعةٍ وأشدَّ إحساساً بوحدةِ النّصّ وتماسُكِه وتفطُّناً لدَقائقِه وتَفصيلاتِه وتنبُّهاً لجميعِ علاماتِه التي هي أماراتٌ على مَعانٍ ودلالاتٍ وأحكامٍ وحِكَمٍ.

***



المصادِر والمراجع

1. اتّساع الدّلالة في الخطاب القُرآني، محمّد نور الدّين المنجد، دار الفكر المعاصِر، دمشق، ط.1، 1431.
2. الإتقان، جلال الدّين السيوطي: تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، 1427-2006
3. أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، رسالة ماجستير في اللغة العربية بجامعة أم القُرى، فهد ابن سعيد آل مثبت القحطاني، إشراف د. رياض بن حسن الخوام، 1426-1427هـ،
4. الإحالَة وأثَرها في تَماسُك النّصّ في القَصَص القُرآنيّ، أنس بن محمود فجّال، إصدار نادي الأحساء الأدبي 1434-2013.
5. إعجازُ القُرآن والبَلاغَةُ النبويّة، مُصطفى صادق الرّافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط.8، 1420هـ/1999م
6. البَحر المحيط، لأبي حيّان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وجَماعَة...، دار الكُتُب العلميّة، بَيْروت، ط.1، 1413-1993
7. بُحوث في أصول التّفسير ومَناهجِه، فَهد بن عَبد الرّحمن الرّومي، مَكتبة التوبة، الرياض، ط.4، 1419
8. بَدائع الفَوائد، لابن قَيِّم الجَوزيّة. تحقيق: علي بن عمر العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلاميّ بجدّة، دار عالَم الفَوائد للنّشر والتّوزيع
9. البُرهان في عُلوم القُرآن، بدر الدّين محمد بن عبد الله الزّركشي، تحقيق أبي الفَضْل الدّمياطي، دار الحَديث، القاهرة، 1427-2006
10. بَلاغَة الكلمَة في التعبير القُرآني، ط. شركة العاتك لصناعَة الكتاب، القاهرَة، ط.2، 1427-2006.
11. البَيان في رَوائع القُرآن، تمّام حَسّان، عالَم الكتب، مكتبة الأسرة، ط.2، 2003
12. تأويل مُشكل القُرآن، لابن قتيبَة، تحقيق السيّد أحمد صَقر، سلسلة مكتبَة ابن قُتَيْبَة، نَشر: مكتبة دار التُّراث، دار التّراث، القاهرة، ط.2، 1393-1973م
13. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر لابن أبي الإصبع المصريّ، دار الفكر العربي-القاهرة



14. التَّحرير والتّنوير، الشّيخ محمّد الطّاهِر ابن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، 1984

15. التّجديد في التّفسير، نَظرَة في المفْهوم والضّوابِط: عُثمان أحمد عبد الرحيم، نشر وزارَة الأوقاف، الكويت

16. تَفْسير القُرآن العَظيم، لابن كَثير، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبَة للنَّشرِ والتّوزيع، 1420-1999م

17. التّفسير الكَبير ومَفاتيح الغَيْب: فَخر الدّين محمّد الرازي، دار الفكر للطّباعَة والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1401-1981

18. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن سليمان الطّيّار، دار ابن الجَوزي للنّشر والتّوزيع، 1422هـ

19. جامِع البَيان في تأويل القرآن، أبو جعفَر محمدُ بنُ جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1420 هـ-2000م

20. الخطاب القُرآنيّ ومَناهِج التأويل، نَحو دِراسَةٍ نقديّةٍ للتأويلاتِ المعاصرَة، عبد الرّحمن بودرع، نَشر مركز الدّراسات القُرآنيّة، الرّابطَة المحمّديّة للعُلَماء، ط.1435-2014م

21. دَليلُ الكتب المطبوعَة في الدّراسات القُرآنية حتّى عام 1430-2009، (جُهود الأمّة خلالَ خمسةَ عشرَ قرناً)، إشراف ومتابعة سالم بن صالح العماري، إعداد مَركز الدَراسات والمعلومات القُرآنيّة بمَعْهَد الإمام الشّاطبيّ (13)، إصدار وزارَة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدَّعْوَة والإرْشاد، الجمعيّة الخيريّة لتَحفيظ القُرآن الكريم بمُحافَظَة جدّة، معهد الإمام الشّاطبيّ، سلسلة الكَشّافات والأدلّة (1)، ط.1، 1432-2011

22. صحيح البُخاري، الجامع الصحيح المختصر، كتاب: استتابة المرتدّين والمعانِدين وقتالُهم، باب ما جاء في المتأولين، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط.3، 1407 – 1987

23. فُصول في أصول التّفسير، مُساعد بن سُليمان الطّيّار، دار ابن الجَوْزيّ للنّشر والتّوزيع، ط.3، 1420هـ-1999م فهرست مُصنّفات التّفسير، ابتسام مرهون الصفار، نشر جامعة الموصل بالعراق، 1404-1984

24. قَواعد التَّرجيح عندَ المفَسّرين، دراسة نظريّة تَطبيقيّة، حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.1،1417-1996



25. الكافي في فقْه أهلِ المدينَةِ المالِكيّ، أبو عُمَرَ يوسُفَ بنِ عبد البَرِّ النَّمريّ القُرطبيّ، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، 1413-1992.

26. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبَة الخانجي، القاهرة، ط.3،-1408-1988م

27. كيف نتعامل مع القرآن العظيم، يوسف القرضاوي، دار الشّروق، ط.2، 1420هـ/2000م

28. لسانُ القُرآن ومُستقبَل الأمّة القُطب، د. طه جابر العلواني، سلسلة دراسات قُرآنية (4) مَكتبَة الشروق الدّوليّة، القاهرَة، ط.1، 1427-2006.

29. لَمَسات بيانيّة في نُصوص من التّنزيل، فاضل صالح السّامرائي، دار عمار للنّشر، عَمّان، 1423-2003.

30. محاسن التأويل، محمّد جمال الدّين القاسمي، تح. محمّد فؤاد عبد الباقي، ط.2، بيروت، دار الفكر، 1398هـ-1978م

31. المحرَّر الوَجيز في تَفسير الكتابِ العَزيز، لأبي محمّد بن عطيّةَ الأندلسيّ، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط.1، 1422-2001

32. مَجاز القُرآن، صنعَة: أبي عُبيدَةَ مَعمَر بنِ المثنّى، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبَة الخانجي بالقاهرة.

33. مجموع فتاوى ابن تيمية، أحمد بن تيمية، جمع و ترتيب: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، ط. المكتب التّعليمي السّعودي بالمغرب، الرّباط، مكتبة المعارف.

34. مُعترَك الأقْران في إعجاز القُرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتُب العلميّة، بيروت، ط.1، 1048هـ-1988م

35. مُغْني اللّبيب عَن كتُب الأعاريب، لابن هِشام الأنصارِيّ، تحقيق عَبْد اللّطيف محمّد الخَطيب، نَشر المجلِس الوطنيّ للثّقافَة والفنون والآداب، السلسلة التُّراثيّة، ط.1، الكُويْت، 1421هـ / 2000م

36. مُعجَم مُصنَّفات القُرآن الكريم، علي شواخ إسحاق، نشر دار الرفاعي بالرياض، 1403-1983.

37. مُعجَم مُفرَدات ألفاظِ القُرآن الكَريم، للرّاغِب الأصفهانيّ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م



38. مُغْني اللَّبيب عَن كُتبِ الأعاريب، لابنِ هشام الأنصاريّ، تحقيق: عبد اللّطيف محمد الخطيب، المجلس الوَطنيّ للثّقافَة والفُنون والآداب، الكويت، ط.1، 1421-2000م

39. المفرَدات في غَريب القرآن، لأبي القاسِم الرّاغِب الأصفهاني، إعداد ونَشر: مَركز الدّراسات والبُحوث، بمكتبَة نزار مصطَفى الباز

40. مقالات في عُلوم القُرآن وأصول التّفسير، مساعد بن سليمان الطيار، دار المحدِّث، الرّياض، ط.1، 1425هـ

41. مُقدِّمَة في أصول التّفسير، أحمد بن تيميّة، تحقيق عَدنان زرزور، ط.2، 1392-1973

42. منهَج السّياق في فَهْم النّصّ، منشورات كتاب الأمّة القطريّ، عدد: 111، السّنَة: محرّم 1427هـ/2006م

43. الموافَقات، لأبي إسحاقَ الشّاطبيّ، تحقيق مشهور بن حسَن آل سَلمان، دار ابن عفّان للنشر والتّوزيع، الخُبَر، السعودية، 1417-1997

44. نَحو قِراءَةٍ نَصّيّةٍ في بَلاغةِ القُرآن والحَديث، عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمّة، ع:154، ربيع الأول 1434، السّنَة:33.

45. نَظمُ الدُّرَر في تَناسُب الآيات والسُّوَر، إبراهيم بنِ أبي بَكر البقاعي، تحقيق: عَبد الرّزّاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ

46. نهاية الإيجاز في درايَة الإعجاز، فَخر الدّين الرّازي، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط.1، 1424-2004.

47. الوَحدة البنائيّة للقُرآن المجيد، د.طه جابر العلواني، سلسلة دراسات قُرآنية (3)، مَكتبة الشّروق الدّوليّة، القاهِرة، ط.1، 1427-2006.